

الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان

د. أيمن شبانة

معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة

مقدمة:

جمهورية جنوب السودان هي أحدث دول القارة الأفريقية. إذ خرجت إلى حيز الوجود رسمياً في التاسع من يوليو 2011، بعد انفصالها عن السودان، بموجب الاستفتاء الذي جرى في التاسع من يناير 2011، لتقرير مصير أبناء جنوب السودان، وذلك في إطار استحقاقات اتفاق نيفاشا الشامل للسلام، حيث صوت الجنوبيون لصالح الانفصال وتكوين دولة مستقلة.

وقع الاختيار على مدينة جوبا عاصمة للدولة الجديدة. وتولت الحركة الشعبية لتحرير السودان مقاليد الحكم فيها، بعدما تحولت من حركة تمرد مسلحة إلى حزب سياسي، وتحول جناحها العسكري "الجيش الشعبي لتحرير السودان" إلى القوات المسلحة لجنوب السودان. فيما تولى سلفاكير ميارديت رئاسة الدولة، بينما تولى ريك مشار منصب نائب الرئيس.

وبالرغم من توالي الاعتراف الدولي بجمهورية جنوب السودان، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها. وانضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيجاد)، وتلقيها لأنواع مختلفة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والإنسانية، واستمرار جهود الوساطة لتسوية القضايا العالقة بينها وبين السودان، إلا أن جنوب السودان ظلت تعاني من عدم

الاستقرار السياسى والأمنى، وذلك بشكل يتجاوز حدود التوقع فى معظم الدول حديثة النشأة، وهو ما يثبت أن الانفصال لا يعتبر دائماً هو الحل الأفضل لمشكلة عدم الاندماج الوطنى فى الدول المتعددة إثنياً.

وقد تجلّى عدم الاستقرار فى جنوب السودان فى مؤشرات عديدة، منها تنامى الانشقاقات بين الأجنحة المكونة للحزب الحاكم، وتزايد نشاط التنظيمات المسلحة المناوئة للنظام، واستمرار الاقتتال بين الجماعات الإثنية⁽¹⁾، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية. لكن أبرز هذه المؤشرات تمثل فى اندلاع الحرب الأهلية فى البلاد فى ديسمبر 2013، بين فريقى الرئيس سلفاكير ميارديت، ونائبه د. ريك مشار، واتساع نطاق العنف المسلح فيها، للدرجة التى تهدد معها كيان هذه الدولة، حديث النشأة، هشة التكوين، والتى لم تكن قد استكملت بعد بناء نظامها الدستوري وهياكل الحكم فيها، وهو ما يثير تساؤلاً أساسياً حول مستقبل الدولة ومدى قدرة النخبة الحاكمة فيها على النهوض ببلادهم كدولة مستقرة، وذلك بعدما خاضوا نضالاً طويلاً من أجل الانفصال عن السودان.

وعلى ذلك يتناول هذا البحث دراسة وتحليل الحرب الأهلية فى جنوب السودان، عبر الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية تتعلق ببيئة الحرب الأهلية، والعوامل التى أدت إلى اندلاع العنف المسلح، ومواقف أطراف الصراع، وخارطة تحالفاتهم، وكيفية إدارتهم للصراع، والجهود الإقليمية والدولية لتسوية الحرب الأهلية، والمسارات المحتملة التى يمكن أن يتخذها الصراع، وأثر ذلك على مستقبل الدولة.

وينطلق البحث من رؤية مفادها أن عمق الصراعات الإثنية فى الدول حديثة التكوين قد يحول دون قدرة النظام الحاكم على استيعابها، الأمر الذى يخلق ضغوطاً عليه، ربما تؤدى إلى الحرب الأهلية، خاصة فى حالة سيطرة طرف معين على السلطة، وإقصاء باقى الأطراف، وعندما تكون الدولة مفروضة من الخارج، وليست نتاجاً لعملية تطويرية طبيعية، مثلما هو الحال فى جنوب السودان.⁽²⁾ التى تعتبر صنّعة مخططات الولايات المتحدة، بالتواطؤ مع

الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإغاثية، والتي تفتقر إلى شروط ذاتية لقيام دولة مستقرة وحديثة.

أما أهمية البحث، فهي تعود من الناحية النظرية إلى أنه يلقي الضوء على تحديات بناء الدولة وخلق الهوية الوطنية في الدول حديثة النشأة، محاولاً استخلاص بعض الدروس المستفادة لتحقيق الاستقرار في تلك الدول. أما الأهمية العملية فهي تتعلق بكون جنوب السودان هي إحدى دول حوض النيل، التي ترتبط مصر معها بمصالح استراتيجية وثيقة، خاصة أن معظم مشروعات استقطاب الفواقد المائية في حوض النيل تقع في هذه الدولة، وأنها تمثل حلقة اتصال بين حوض النيل والقرن الأفريقي.

أولاً-بيئة الصراع في جنوب السودان:

سعى أبناء جنوب السودان نحو الانفصال عن الدولة السودانية اعتقاداً منهم في أن الدولة المستقلة هي الآلية الأنسب للتححر بكل أبعاده، دون أن يأخذوا في الاعتبار المخاطر والتحديات التي يمكن أن تترتب على الانفصال، خاصة في ظل الانشقاقات بين التيارات السياسية الجنوبية، والافتتال بين الجماعات الإثنية، والافتقار إلى الجدارة الاقتصادية التي تؤهل الجنوب لكي يكون دولة مستقرة وناهضة، ناهيك عن هشاشة الدولة ورخاوتها.

إذ تعاني الدول المهشة من تفشى الصراع وفشل جهود التنمية وانتشار الفقر، وذلك نتيجة لسوء أو ضعف الحكم، وعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها، وتبنى سياسات تقوم على عدم المساواة والاقصاء السياسي والاقتصادي. وهو ما ينطبق بدرجة أو بأخرى على الوضع في جنوب السودان قبيل اندلاع الحرب الأهلية. (3)

فعلى المستوى السياسي، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان هي التنظيم الأبرز على الساحة السياسية في جنوب السودان منذ تكوينها في العام 1983. لكنها لم تكن التنظيم الوحيد، حيث كانت هناك تنظيمات أخرى منافسة تسعى للمشاركة في التعبير عن قضايا الجنوب. بيد أن الحركة الشعبية اتجهت إلى القضاء على خصومها، حتى تفردت بشمائل

الجنوبيين في المفاوضات مع حكومة الخرطوم، ثم الهيمنة على السلطة في مرحلة ما بعد الانفصال.

خاضت الحركة الشعبية لدى تكوينها صراعاً مع حركة (أنيانيا-2)، التي ينتمي جل قياداتها إلى النوير، حتى تمكنت من القضاء على الحركة وتصفية معظم قياداتها، مستفيدة من دعم نظام مانجستو هيلاميريام في إثيوبيا. وبالتالي كانت المعركة الأولى للحركة الشعبية ضد عناصر جنوبية وليس ضد نظام جعفر نميري الذي كان يحكم السودان آنذاك. (4)

لكن انفراد العقيد جون جارج بقيادة الحركة ساهم في تصدعها، فانشق عنها كل من ريك مشار وكارينو كوانين ولام أكول في أغسطس 1991، لتتنقسم إلى فصيلين هما فصيل الناصر بقيادة مشار، وفصيل توريت بقيادة جارج، والذي كان يسمى الاتجاه الرئيسي. (5) تلا ذلك انشقاقات عديدة داخل كل تيار، نتيجة لتصادم الرؤى بشأن مستقبل الجنوب، والتنافس على القيادة. وهو ما استغرق الكثير من الوقت والجهد لتجميع شتات الحركة، وذلك خلال المدة من 1991 حتى قبيل توقيع بروتوكول ماشكوس عام 2002.

وبعد توقيع اتفاق نيفاشا في يناير 2005، ازدادت حدة الانقسامات بين الحركة الشعبية والأحزاب الجنوبية الأخرى، خاصة أن الاتفاق تضمن ترتيبات تتعلق بتقاسم الثروة والسلطة بين شمال وجنوب السودان، فانشق عنها لام أكول، ليكون تنظيمياً مستقلاً هو " الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي". (6) ورفضت بعض الميليشيات المسلحة الانضمام للحركة الشعبية، فيما انضمت إليها بعض الميليشيات الأخرى على مضض. وبعد تولى سلفاكير رئاسة جنوب السودان ظهرت بعض الفصائل المناوئة الأخرى وأهمها فصيل جورج أتور، وفصيل قالواك قاي، وفصيل الكوبرا. (7)

مع انفصال الجنوب، كان على الحركة الشعبية مواجهة العديد من التحديات. ومن أهمها التركيز على إقامة سلطة مركزية قوية يمكنها تطوير هوية قومية جامعة في الجنوب، وإصلاح القطاع الأمني، واستيعاب مقاتلي الميليشيات المسلحة في الجيش النظامي، وتسريح

البعض الآخر (8)، وتوفير وظائف مدنية لهم، وإصلاح الاقتصاد وإعادة الإعمار، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، وتسوية القضايا العالقة مع جمهورية السودان.. الخ. (9)

لكن الحركة كانت أكثر انشغالاً بمواجهة حركات التمرد ضدها، والتي زاد عددها احتجاجاً على نتائج الانتخابات العامة في الجنوب عام 2010. ونجم عن ذلك صدامات مسلحة راح ضحيتها الآلاف، وهو ما أثار انتقادات المنظمات الحقوقية الدولية. لذا أصدر سلفاكير عفواً عاماً عن المليشيات، يقضى باستيعابهم في الجيش الوطني بشرط التخلي عن أسلحتهم. كما دشنت الحكومة حملة لجمع الأسلحة في مارس 2012 تحت شعار "استعادة السلام". وتفاوضت الحكومة أيضاً مع بعض الفصائل، ومنها فصيل جورج أطور، بوساطة النرويج، باعتبارها إحدى الدول الراعية لاتفاق نيفاشا. ومع تعثر المفاوضات تمت تصفية أتور، وفق أسلوب "العفو ثم التصفية"، مثلما حدث من قبل مع كارينو كوانين وغيرهما.

لم تستطع الحركة أيضاً التنصل من ارتباطاتها السياسية والعسكرية بفرعها الشمالي "الحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال"، والذي يتمركز في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وهو ما انعكس سلبياً على العلاقة بين جنوب السودان والسودان، ودفع حكومة الإنقاذ الوطني إلى دعم المعارضة الجنوبية ضد نظام سلفاكير، والربط دائماً بين فك الارتباط بين الحركة وفرعها الشمالي وتسوية القضايا العالقة بين الدولتين، وخاصة استئناف ضح النفط من الجنوب عبر ميناء بورتسودان. (10)

وعلى ذلك تعقدت جهود تسوية القضايا العالقة بين دولتي السودان، خاصة قضية رسوم مرور النفط، والنزاع بشأن منطقة اببي الحدودية. وظل هذا الأمر محورياً خلافاً بين القيادات الجنوبية، لإصرار سلفاكير على التفاوض مع نظام الخرطوم بشأتهما، وضرورة الاحتفاظ بقدر من العلاقات التعاونية معه، لضمان استقرار الجنوب، فيما يرى معارضوه،

وعلى رأسهم رباك مشار، ضرورة مواجهة مع نظام الخرطوم حتى يتم انتزاع ما اعتبره حقوقاً للجنوبيين. (11)

انهمكت الحركة أيضاً في التصدي للانشقاقات السياسية التي حدثت داخل البلاد، وأهمها الخلاف حول عمل اللجنة الدستورية لصياغة الدستور، حيث احتجت الأحزاب الجنوبية على هيمنة عناصر الحركة الشعبية على تكوينها، وانسحب بعضها نتيجة لعدم تقديم الحكومة الدعم اللازم إلى اللجنة، حتى انقضت ولايتها دون إنجاز مهامها، فتم تجديد ولايتها لمدة عامين حتى يناير 2015.

يعني ذلك استمرار العمل بالدستور الانتقالي، الذي لم يستفت الشعب بشأنه، والذي يمنح الرئيس في جنوب السودان- وفق المادة 97 منه- صلاحيات واسعة، منها الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، والقيادة العليا لقوات جيش التحرير الشعبي وكافة القوات الأخرى. كما يمنحه أيضاً الحصانة من الخضوع لأي إجراءات قانونية أثناء وجوده في منصبه. (12)

ولعل هذه الصلاحيات هي التي شجعت سلفاكير على إدارة العملية السياسية باعتبارها "مباراة صفرية"، تنتهي بفوز كامل لأحد الأطراف في مقابل خسارة كاملة للأطراف الأخرى، حيث أضحي الرئيس بمائل نظم الحكم في الخرطوم بالنسبة لشعبه، بعدما توجه إلى تضييق نطاق الحريات، وتقييد النشاط الحزبي، واعتقال المعارضين، ومصادرة الصحف. (13)

والأكثر من ذلك هو سعي سلفاكير للانفراد بإدارة الحركة الشعبية، فلم يهتم بإصلاحها من الداخل، وإنما سعى إلى تقريب العناصر الموالية له داخل المكتب السياسي للحركة، خاصة أبناء دينكا بحر الغزال، على حساب العناصر التي تنتمي إلى فروع الدينكا الأخرى والجماعات الإثنية المنافسة، خاصة النوير والشيلوك.

ترك ذلك تأثيراً بالغاً على التماسك التنظيمي للحركة الشعبية، وأحدث أزمة سياسية داخلية فيها، خاصة بين عناصر الدينكا والنوير، حيث ترددت مقولة أن الدينكا جاءوا بالاستقلال، وبالتالي لا يجب أن يسمح لهم بأن يأتوا بالاستقرار أيضاً، حتى لا تستمر هيمنتهم على مقدرات الدولة. وفي هذا السياق كان الصدام بين سلفاكير ومشار، حتى وصلت الأوضاع إلى ذروتها باندلاع الحرب الأهلية.

وعلى الجانب الاقتصادي، تعاني جنوب السودان تاريخياً من هشاشة الأوضاع الاقتصادية، نتيجة لامتداد سنوات الحرب الأهلية، والسياسات التمييزية للحكومات المتعاقبة في الخرطوم. إذ لم تبدأ تنمية الجنوب فعلياً إلا في العام 2002، عندما أقامت حكومة السودان ما يعرف بـ"صندوق تنمية الجنوب". بالرغم من ذلك لم يزد نصيب الجنوب من مشروعات التنمية في السودان عن 2% خلال المدة من 2002 إلى 2004⁽¹⁴⁾

وعقب انفصال الجنوب، ظن الجنوبيون أن أوضاعهم الاقتصادية سوف تتحسن بدرجة كبيرة، بالاستفادة من عائدات النفط، والتي بلغت 9 مليار دولار منذ العام 2011 والحصول على نحو مليار دولار من المساعدات الدولية سنوياً.⁽¹⁵⁾ لكن العكس كان هو الصحيح، حيث تحولت جنوب السودان بعد الانفصال إلى دولة حييصة، تعتمد على الخارج في تدبير احتياجاتها المختلفة، فأضحت تعتمد على العمالة الكينية، بالإضافة إلى استيراد السلع الغذائية من أوغندا والمنتجات المصنعة من كينيا. كما تعين على الجنوبيين أن يدفعوا رسوماً جمركية وضرائب على حركة التجارة بينهم وبين العالم الخارجي، تصديراً واستيراداً. وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار المنتجات في البلاد، وزيادة الأعباء على مواطنيها.⁽¹⁶⁾

كما أصبح يقع على عاتق حكومة الجنوب مسؤولية توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية لـ 8.2 مليون نسمة هم إجمالي مواطني الجنوب وفق التعداد الأخير الذي أجرى عام 2008. وهي مسؤولية كبيرة بالنظر إلى حال اقتصاد جنوب السودان، الذي يتسم بطابعه الريعي، والاعتماد على المساعدات الخارجية، وعوائد تصدير النفط، الذي يمثل

98% من ميزانية الدولة، بالإضافة إلى زراعة الكفاف، والاتجار في الثروة الحيوانية والمحاصيل الغذائية. (17)

ازداد الوضع الاقتصادي تأزماً مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وتوقف ضخ النفط عبر ميناء بورتسوان في السودان منذ يناير 2012، وانتهى العملة الوطنية أمام الدولار وتقاوس المانحين الدوليين عن الوفاء بمعظم ما تعهدوا به من مساعدات للجنوب في إطار اتفاق نيفاشا. لذا تعرض اقتصاد البلاد لصدمة عنيفة لم يكن من السهل تجاوزها (33) خاصة بعدما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48%، وبلغ معدل التضخم 79% بحلول مايو 2012. (18)

لم تستطع حكومة جنوب السودان تبنى سياسات اقتصادية بديلة يمكنها تعويض تبعات إيقاف ضخ النفط. بل أعلنت عن سياسة تقشفية في بلد متدهور اقتصادياً. وأطلقت نداءات للمانحين والشركاء الدوليين لتقديم قروض ومنح ومشروعات عاجلة. (19) لذا تزايد السخط الشعبي ضد سياسات النظام بعدما صدرت تقارير عديدة تؤكد تورط بعض قيادات الحركة الشعبية في ممارسات فاسدة، بهدف الإثراء على حساب الشعب (20)، وصدور تقارير دولية موازية تؤكد اقتصار وظائف الدولة في جنوب السودان على الوظيفة القهرية فحسب، وعدم قدرة حكومتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن، الذي ظل يعاني من أزمة إنسانية حادة، بلغ معها معدل الوفيات نحو 2054 لكل 100 ألف نسمة ليصبح هو المعدل الأعلى عالمياً.

وعلى الجانب الاجتماعي، يعتبر الجنوب تاريخياً منطقة مضطربة قلياً، حيث شهد موجات من العنف بين الجماعات الإثنية المختلفة، والتي فاق ضحاياها في العدد ضحايا الصراع بين النظم الحاكمة في الخرطوم وحركات التمرد الجنوبية. (21) ويعود ذلك إلى التداخل في مواطن الإقامة، والنزاع حوال المراعى ومصادر المياه، وسلب الماشية والممتلكات، والأزمات

الإنسانية الناجمة عن الجفاف، والمشكلات المرتبطة بإعادة توطين النازحين واللاجئين، الذين غادروا مناطقهم الأصلية بسبب الصراع في جنوب السودان. (22)

وبالرغم من انفصال الجنوب إلا أنه ظل يعاني من معضلة تنازع الولاءات في الدول حديثة التكوين، والذي يتجسد في الصدام بين الولاء السياسي الجديد للدولة المستحدثة وولاءات المواطنين الأولية والراسخة لجماعتهم الإثنية. (23) وهو ما يفسر انكفاء المواطنين داخل جماعاتهم الإثنية، وازدياد حدة الاقتتال الإثني بعد الانفصال، خاصة في جونغلي بين جماعات النوير والمورلي، وكذا بين الدينكا والنوير، حيث بلغ عدد ضحايا هذه الاشتباكات نحو 2600 قتيل خلال المدة من يناير إلى أغسطس 2011، بحسب بيانات الأمم المتحدة. (24)

ساهم ذلك في مزيد من السخط على الحركة الشعبية، نظراً لإخفاق الحكومة في اتباع سياسات تساهم في خلق هوية وطنية جامعة في الجنوب، وتحقيق الاندماج الوطني بين مكوناته الإثنية. لذا فشلت الحكومة في التصدي للعنف، خاصة مع الضعف النسبي في سلطة الزعامات التقليدية، وأن بناء الهوية القومية يعد عملية تطويرية طويلة المدى. وبالتالي تحولت جنوب السودان إلى حالة وسطى بين المجتمعات القبلية التقليدية والدولة الوطنية الحديثة.

ثانياً- اندلاع الصراع في جنوب السودان:

في ظل هذه البيئة المتأزمة بدأت بوادر الخلاف داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان بين الرئيس سيلفاكير وبعض أعضاء الحركة، وعلى رأسهم ريباك مشار، وياجان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية، وذلك بدعوى انتهاك سيلفاكير للدستور، وانغماسه هو وأعوانه في ممارسات فاسدة، وهيمنته على إدارة الحركة الشعبية، وإبعاد منافسيه، وسعيه لتكريس هيمنة أنصاره من دينكا بحر الغزال على مفاصل الحركة.

في غضون ذلك أعلن مشار وباجان أموم في أبريل 2013 عزمهما على إنهاء هذا الوضع من خلال مواجهة سلفاكير في الانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع إجرائها خلال العام 2015، وهو ما أثار حفيظة الرئيس سلفاكير. فكان ذلك مقدمة لإجراء تعديل وزارى في يوليو 2013، أطاح خلاله الرئيس بكل من مشار وباجان أموم ورييكا جارنج " أرملة جون جارنج مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان"، وغيرهم من المعارضين. كما أحيل عدد من قيادات الشرطة إلى التقاعد. بينما تم إسناد معظم المناصب الحيوية في الدولة إلى عناصر من دينكا بحر الغزال ودينكا أعلى النيل.⁽²⁵⁾ كما أقيـل ريك مشار من منصبه كنائب للرئيس، ليتم تعيين جيمس وانى المقرب من سلفاكير بدلاً منه، حيث ينتمى وانى إلى قبيلة الباريا الاستوائية. فيما بدا أنه تهميش لجماعة النوير. كما أقيـل باجان أموم من أمانة الحركة الشعبية، وأحيل للتحقيق بتهمة العصيان وسوء الإدارة. وأقيـل ريك جارنج بعد تضامنها مع المعارضة.

لقيت هذه التغييرات معارضة قوية داخل مجلس التحرير للحركة الشعبية، الذى يعد هيئة الشورى داخل الحركة. وهو ما دفع سلفاكير إلى الشروع في حل المجلس.⁽²⁶⁾ وعند هذا الحد انتقل الصراع من حالة الكمون إلى المواجهة السافرة، وذلك في منتصف ديسمبر 2013، عندما نجح مشار في تكوين تحالف معارض لسلفاكير، داعياً إلى التظاهر ضده وإسقاطه، وهو ما أدى إلى اندلاع اشتباكات مسلحة بين مجموعة من قوات الحرس الجمهورى تدين بالولاء لمشار، وتعرف باسم " تايجر"، والعناصر الموالية للرئيس. وهنا بادرت الحكومة بالإعلان عن محاولة انقلابية، يقودها ريك مشار بالتضامن مع عناصر معارضة أسمتها مجموعة العشرة أو " أبناء جارنج"، بهدف إزاحة الرئيس سلفاكير عن السلطة.

تسارعت وتيرة العنف لتمتد إلى معظم ولايات جنوب السودان.⁽²⁷⁾ واتخذ الصراع على السلطة بعداً إثنياً، بعدما اصطفت القوى السياسية والمليشيات المسلحة خلف القيادات المتصارعة على أسس إثنية، حيث انضمت مليشيات تابعة للدينكا إلى صف للرئيس، فيما

تضامنت بعض مليشيات النوير مع ريباك مشار. ووقفت إلى جانبه أيضاً مليشيا جونسون أولوني التابعة للشيلوك، متخذة من الصراع السياسى مدخلاً لتصفية قضايا ثأرية إثنية قديمة. أصبح الصراع أكثر خطورة مع سيطرة قوات التمرد الموالية لمشار على مدن استراتيجية فى سبع ولايات جنوبية، أهمها بور، عاصمة ولاية جونجلى، التى يتمتع فيها النوير بتفوق واضح، قبل أن تتجه إلى ولايتى الوحدة وأعالى النيل وهما أهم ولايتين منتجتين للنفط فى جنوب السودان. وبالفعل استولى مشار فعلياً على بانتيو عاصمة ولاية الوحدة، وملكال عاصمة ولاية أعالى النيل، وثانى أكبر مدن البلاد. وهو ما زاد من خطورة الأوضاع، فى ظل تنامى احتمالات توقف إنتاج النفط، وهو ما يشكل ضربة جديدة لاقتصاد البلاد، بعد الضربة الأولى التى نجمت عن إيقاف صادرات النفط من جنوب السودان عبر ميناء بورتسوان.

ثالثاً- طبيعة الصراع وأساليب إدارته:

سعى أطراف الصراع إلى تكييف طبيعة الصراع وإدارته على النحو الذى يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من المكاسب العسكرية، بما يمكنهم من تدعيم موقفهم التفاوضى إذا ما بدأت مفاوضات التسوية السلمية.

1- طبيعة الصراع:

أعلن سلفاكير أن الانقلاب العسكرى الذى حدث ضد نظامه يجسد أطماع مشار وحلفائه فى الوصول إلى السلطة فى جنوب السودان بشكل غير مشروع، مؤكداً وجود مؤامرة خارجية ضد جنوب السودان، تدعمها بعض الدوائر فى دول الجوار. لذا جاءت تصريحاته لتبرز تاريخه النضالى فى إطار الحركة الشعبية، ولتؤكد أنه تقلد رئاسة البلاد بشكل شرعى بعدما حصل على 93% من أصوات الناخبين، وأنه لا يوجد سبيل لإبعاده عن السلطة عن طريق مشار أو غيره إلا من خلال صندوق الاقتراع. (28)

في المقابل، فسرىك مشار الحديث عن محاولة انقلابية ضد النظام بأنها ذريعة تستهدف الإجهاز على معارضى سلفاكير فى الحركة الشعبية، استكمالاً للخطوات التى بدأها بعزله هو وباجان أموم وتغيير الحكومة. مؤكداً أن خبراته فى إطار الحركة الشعبية، ودوره فى توقيع اتفاق نيفاشا، الذى مهد لقيام دولة الجنوب، ومؤهلاته العلمية تؤهله لتقلد السلطة بدلاً من سلفاكير، الذى قضى معظم حياته فى الغابات، وهو ما سبغ شخصيته بالتسلط وضيق الأفق ورفض الرأى الآخر. (29)

وفى تقديرى فإن الصراع فى جنوب السودان هو صراع داخلى على مقدرات الدولة الوليدة من ثروة وسلطة، وأنه تغذى بفعل النزاعات الإثنية، والتنافس الشخصى بين عناصر النخبة السياسية، والتدخلات الخارجية، وأنه غير مدفوع بأى دوافع ايديولوجية أو دينية أخرى.

فى هذا السياق أدى الصراع إلى إعلاء الولاءات التحتية لدى أطرافه، فتحصن سلفاكير بدينكا بحر الغزال، فى الوقت الذى غادرت فيه أسرته إلى كينيا. كما عزل سلفاكير رئيس أركان قواته المسلحة الجنرال جيمس هوث ماى، الذى ينتمى إلى النوير، ليعين بدلاً منه الجنرال بول ملونق أوان، الذى ينحدر من دينكا بحر الغزال.

فى المقابل تحصن مشار فى ولاية الوحدة "مسقط رأسه"، مؤكداً تشكيل حركة وجيش مواز للحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها الشعبى، وذلك تحت قيادته. كما أعلن تحالفه مع بيتر قديت، القائد العسكرى الذى ينتمى للنوير، والذى كان قد أعلن انشقاقه على سلفاكير، بالإضافة إلى التحالف مع قوات ما يعرف ب (الجيش الأبيض)، التى تنتمى إلى النوير، والتى يزيد قوامها عن خمسة وعشرين ألف مقاتل، وذلك تحت قيادة داك كويت.

فى غضون ذلك، توالى سيطرة قوات التمرد على المدن والمناطق الجنوبية. بينما تمسك سلفاكير بتحميل مشار المسؤولية الكاملة عن تردى الأوضاع فى البلاد، حيث اعتلى رئيس جنوب السودان منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر 2014، ليكيل الاتهامات

لخصمه، واصفاً إياه بالمتعجل والمتعش للسلطة، ومطالباً المجتمع الدولي بمضاعفة الضغوط عليه، لإجباره على القبول بتسوية، تحتفظ لسلفاكير برئاسة البلاد.

2- أساليب إدارة الصراع:

على الجانب الحكومي، أكد سلفاكير أن واجبه يفرض عليه مواجهة معارضييه، بعد أن هيمنت عليهم مصالحهم الذاتية، غير عابئين بتقسيم البلاد. لذا تم إعلان حالة الطوارئ في البلاد، وفرض حظر التجوال، واعتقال عدد من القيادات التي يشتهب في تورطها في الانقلاب. (30)

ناشد سلفاكير حلفاءه الإقليميين من أجل الإسراع بنجدته، فطالب حكومات أوغندا وكينيا وزيمبابوي بالتدخل العسكري لمواجهة قوات مشار، والحيلولة دون سقوط آبار النفط في أيدي المتمردين. كما زار السودان بهدف تأمين الجبهة الشمالية، وطلب الدعم من الخرطوم. وهنا كان الرئيس الأوغندي يورى موسيفنى هو الوحيد الذي استجاب لمطلب سلفاكير، فسارع بإرسال قواته المسلحة إلى جنوب السودان، وضرب معاقل قوات التمرد.

سعى سلفاكير إلى التشبث بالسلطة، فأعلن تأجيل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في العام 2015 إلى نهاية العام 2018 حتى تكتمل عملية المصالحة الوطنية. وهو ما أثار أزمة دستورية في البلاد، نظراً لانتهاء مدة ولايته في التاسع من يوليو 2015. (31) كما تم تمرير قانون الأمن الوطنى فى أكتوبر 2014، بما يوسع صلاحيات جهاز الأمن الوطنى فى التفتيش والاعتقال والمصادرة، ويحصن مسئولى الجهاز، الذى يعد بمثابة جهاز الاستخبارات فى البلاد، ضد المساءلة، دونما اكتراث باعتراضات المنظمات الحقوقية المحلية والدولية ضد هذا القانون، الذى بدا جلياً تصادمه مع دستور البلاد وموائيق حقوق الإنسان الدولية.

كما سعى سلفاكير إلى شق صفوف المتمردين، فأوقف إجراءات محاكمة أربعة من الموقوفين بتهمة الانقلاب على النظام، وأطلق سراحهم، وعلى رأس هؤلاء باجان أموم، الذى دعاه سلفاكير للانخراط فى جهود المصالحة الوطنية وبناء الدولة وأعادته إلى منصبه فى الحركة

الشعبية.⁽³²⁾ وهي خطوة تبدو تصالحية في الظاهر، بينما تخفي ورائها الرغبة في شق صفوف التحالف المعارض بقيادة مشار.

عمل سلفاكير أيضاً على تأمين جبهته الداخلية، وتقليص دوائر الصراع من حوله، بالتفاوض مع مليشيا ديفيد ياو ياو المتمردة، التي تنتمي لجماعة المورلي الإثنية، حيث وقعت الحكومة اتفاقاً معها في التاسع من مايو 2014، تم بموجبه تعيين ياو ياو حاكماً لمنطقة البيبور.

كما اقترح البعض نقل عاصمة الدولة من جوبا إلى واو، وهي الحاضرة التاريخية لولاية غرب بحر الغزال، بحيث يصبح مركز السلطة السياسية والثقل العسكري في غرب بحر الغزال، بعد أن فقد سلفاكير الكثير من شعبيته في أعالي النيل والولايات الاستوائية، خاصة أن واو يحيط بها مناطق مغلقة تماماً بقبائل الدينكا، بما فيها منطقة وازاب التي ينحدر منها سلفاكير. كما أن بعد المسافة بين قواعد التمرد في مناطق النوير ومدينة واو، التي تقع على الحدود مع السودان يوفر لسلفاكير وضعاً أمنياً أكثر استقراراً، مقارنةً بجوبا التي تخوف النظام من سقوطها على أيدي المتمردين.⁽³⁴⁾

وعلى جانب التمرد، طالب مشار القوات المسلحة في جنوب السودان بالإطاحة بسلفاكير بعدما أصبح خطراً على الوحدة الوطنية في البلاد. ودعا كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي باتخاذ إجراءات ضد سلفاكير وحماية دولة الجنوب من حكمه الديكتاتوري. وهو ما يعتبر سعيًا مبكراً من جانب مشار إلى تدويل الصراع والاستقواء بالخارج.

عارض مشار كذلك نقل العاصمة إلى واو، مؤكداً أن ذلك يمثل مناورة من سلفاكير لتمزيق وحدة الصف بين دعاة الفيدرالية، وصرف أنظار الشعب عن مشكلاته الأساسية، وأنه ربما يفتح الباب أمام حرب جديدة في غرب بحر الغزال، خاصة أن قبائل الفريتيت الموجودة هناك، تتوجس من تلك الخطوة، وترى فيها محاولة لتهجيرها وتوطين الدينكا مكانها، وهو ما

أيده لام أكون رئيس الحركة الشعبية للتغيير، الذى انتقد طرح قضية نقل العاصمة فى وقت يحتدم فيه الصراع فى البلاد.

سعى مشار أيضاً إلى تخفيف منابع الدعم الخارجى لقوات الرئيس سلفاكير، فقام بجولات خارجية شملت إثيوبيا وكينيا والسودان. كما خطط لمذبحة فى مدينة بانتيو راح ضحيتها المئات من أبناء دار فور والتجار الذين ينتمون إلى السودان، وذلك لقطع الطريق أمام التقارب بين جوبا والخروطوم، بعد زيارة سلفاكير للسودان، والحديث عن إمكانية نشر قوات مشتركة بين الدولتين لحماية آبار النفط، وصدور تقارير تكشف عن تورط مسلحى حركة العدل والمساواة فى القتال لصالح سلفاكير.⁽³⁵⁾

كما طرح مشار خيار الفيدرالية كمتطلب ضرورى لتسوية الصراع السياسى، وإعادة النظر فى التقسيم الإدارى القائم فى البلاد. وقد أيدته فى ذلك القبائل الاستوائية، بدعوى تحقيق الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى. وبرر مشار ذلك بالنتائج الوخيمة التى لحقت بجنوب السودان نتيجة لسياسات سلفاكير فى ظل اللامركزية، حيث تم استقطاع معظم موارد الثروة فى ولايات الجنوب العشرة لصالح الحكومة والعاصمة جوبا، دون تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد النهوض بالولايات وتنميتها. لكن سلفاكير أكد أنه لا يمكنه القبول بخيار الفيدرالية إلا إذا كان ذلك يعبر عن إرادة شعبية، وليس نتيجة لضغوط من المعارضة، أو رغبة شخصية لريك مشار. لكنه أكد فى الوقت ذاته أنه لن يقبل بنظام فيدرالى يسهم فى تقسيم وتشظى البلاد.

رابعاً- المواقف الإقليمية والدولية من الحرب الأهلية:

مع اندلاع الصراع ازدادت المخاوف من امتداد تداعيات الحرب إلى دول الجوار خاصة أن جنوب السودان تشترك فى حدود طولها 5400 كم مع ست دول أخرى هى السودان، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى، وهو ما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار فيها، فى ظل التدفق المحتمل للاجئين من جنوب السودان إليها، وكذا تأثر

حركة التجارة في الإقليم، بالإضافة إلى بعض المسائل الأخرى التي ترتبط بحسابات خاصة بكل دولة على حدة.

تعاملت الأطراف الخارجية مع الصراع في جنوب السودان باعتباره صراعاً على السلطة بين القوى السياسية في جنوب السودان. فلم تتعامل مع ريباك مشار أو مجموعة العشرة باعتبارهم متمردين يسعون إلى الإطاحة بنظام سلفاكير ميار ديت، خاصة في ظل وجود نوع من توازن القوى بين فريقى سلفاكير ومشار، سواء من حيث التسليح أو حجم القوات أو مناطق التمرکز والسيطرة أو التحالفات الداخلية والخارجية. لذا اتخذت معظم الأطراف الإقليمية والدولية موقف الحياد بين أطراف الصراع، على الأقل ظاهرياً، مؤكدة حرصها على الوصول إلى تسوية تفاوضية للحرب الأهلية، وفق صيغة تقوم على أساس تقاسم السلطة دون إقصاء لأي طرف.

1-المواقف الإقليمية:

على المستوى الإقليمي، أدان الاتحاد الأفريقي العنف المرتبط بالحرب الأهلية. كما شكل الاتحاد فريقاً من المحققين برئاسة الرئيس النيجيري الأسبق أوليسيجون أوباسانج للوقوف على حقيقة مذبحه بانتيو، وتحديد المتورطين في المذبحة ودوافعهم، مهدداً بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان إلى مجلس الأمن الدولي، توطئة لتقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك في حال استمرار القتال، وعدم وضع حد لتلك الانتهاكات. لكن الاتحاد الأفريقي لم يشأ أن ينشر نتائج لجنة التحقيق، خوفاً من إدانة أطراف الصراع، وعرقلة التسوية السلمية. ودعا بدلا من ذلك إلى إنشاء محكمة مختلطة من قضاة ومسؤولين من جنوب السودان والدول الأخرى، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب الأهلية. وحتى الآن لا يلوح في الأفق أن الاتحاد عازم بالفعل على إنشاء هذه اللجنة وهو ما يؤكد أن المنظمة القارية الأهم في أفريقيا وضعت السلم في مقابل العدل، لتضيق حقوق الضحايا من شعب جنوب السودان.⁽³⁶⁾

والواقع أن إمكانيات الاتحاد الأفريقي وقدرته على ممارسة الضغط لا تؤهله لأكثر من ذلك، حيث تقتصر جهوده غالباً على مجرد الوساطة الناعمة، لذا تم تحويل الصراع إلى المنظمة الإقليمية المعنية، وهي منظمة إيجاد، وذلك للاستفادة مما تتمتع به من دعم مادي وسياسي من مجموعة أصدقاء إيجاد، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة.

كانت إيجاد أكثر تفاعلاً مع الصراع، حيث تخوفت دول المنظمة من تأثيراته الوخيمة على قطاع النفط والأوضاع الإنسانية في جنوب السودان، وامتداد تداعياته إلى دول الحوار. لذا أوفدت المنظمة بعثة تضم وزراء خارجيتها إلى جنوب السودان، بهدف التوفيق بين أطراف الصراع. واقترحت إرسال قوة لحفظ السلم في جنوب السودان في أبريل 2014، وهو الاقتراح الذي أيده مفوضة الاتحاد الأفريقي.

وبالنسبة لدول الحوار الجغرافي والإقليمي، فقد ترأست إثيوبيا فريق الوساطة في إطار إيجاد، وذلك انطلاقاً من علاقاتها الوثيقة بالحركة الشعبية. وعدم رغبتها في اندلاع حرب أهلية على حدودها الغربية، خاصة في ظل تعقد الأوضاع على حدودها الشرقية في الصومال بالإضافة إلى رغبتها في خلق محور جديد لتحالفاتها الإقليمية، بتوثيق العلاقات مع كل من الخرطوم وجوبا، والحيلولة دون اختراق هذا المحور من جانب إريتريا. ولعل ذلك هو ما يفسر اتهام إثيوبيا لإريتريا بمساندة ميليشيا القائد الجنوبي المنشق الجنرال جورج أتور ضد حكومة جنوب السودان، بهدف زعزعة الاستقرار فيها. ⁽³⁷⁾ لكن إثيوبيا رفضت التدخل العسكري لصالح سلفاكير، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تورط جماعات النوير الإثيوبية في الصراع، لنصرة أبناء العمومة في جنوب السودان، ومن ثم انتقاله إلى الداخل الإثيوبي.

وفيما يتعلق بأوغندا، فقد كانت هي الدولة الوحيدة التي تدخلت عسكرياً لصالح سلفاكير، رغم الإدعاء في البداية بأن مهمة القوات الأوغندية تقتصر على مجرد إجلاء الرعايا الأوغنديين، الذين يمثلون أكبر الجاليات الأجنبية في جنوب السودان. ولعل هذا هو ما يفسر

عدم قدرتها على طرح مبادرات لتسوية الصراع، والاكتفاء بحضور رئيسها جولات التفاوض في إطار إيجاد. (38)

لكن بمرور الوقت اعترف الرئيس الأوغندي صراحة بوجود قواته في جنوب السودان لمساندة نظام سلفاكير، مؤكداً أن المذابح الإثنية التي نجمت عن الصراع تبرر استمرار وجود تلك القوات، وأن المعطيات غير موثوقة لبحث انسحابها من الجنوب، خاصة بعد مصادقة البرلمان الأوغندي على نشر قوات أوغندية إضافية في جوبا.

ويمكن تفسير ذلك بالعلاقات الوطيدة بين الرئيسين موسيفيني وسلفاكير حتى من قبل انفصال الجنوب، ووجود اتفاقات للتعاون الدفاعي بين الدولتين، تجيز التدخل العسكري عند الاقتضاء⁽³⁹⁾، وحرص موسيفيني على قطع الطريق أمام عودة متمردي جيش الرب للمقاومة إلى قواعدهم الخلفية في جنوب السودان، بعد أن اضطروا لمغادرتها إلى أفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية⁽⁴⁰⁾، ورغبة أوغندا في الفوز بنصيب من الثروة النفطية لجنوب السودان، وتوطيد العلاقات التجارية معها، حيث تستأثر جنوب السودان بنحو 60% من الصادرات الأوغندية. (41)

وبالنسبة لكينيا، فقد كانت من المتضررين من الصراع، لكنها فضلت المشاركة في جهود الوساطة بدلاً من التدخل العسكري فيه، نظراً لسابق تدخلها ضد حركة الشباب المجاهدين في الصومال عام 2011، واستمرار وجود قواتها في الصومال ضمن بعثة أميصوم، وعدم رغبتها في مزيد من التورط في الصراعات الإقليمية.

وبخصوص السودان، فقد بادرت حكومتها، وكذا تحالف المعارضة السودانية بالدعوة إلى وقف القتال والتفاوض السلمي. كما استقبلت اللاجئين من جنوب السودان على أراضيها. وبالرغم من ذلك صدرت تقارير عديدة تتهم حكومة الخرطوم بتقديم الدعم التسليحي إلى قوات مشار، بهدف زعزعة استقرار دولة الجنوب. (42)

أما مصر، فقد حثت أطراف الصراع على الوصول إلى تسوية تفاوضية، حيث أكدت ذلك خلال زيارة وزير الخارجية المصري لجوبا، وكذا خلال زيارة سلفاكير للقاهرة في نوفمبر 2014. لكنها لم تشارك فعلياً في مفاوضات التسوية السلمية، في ضوء تحفظات المتمردين في جنوب السودان، وبعض دول إيجاد.

2-المواقف الدولية:

على المستوى الدولي، حذرت الأمم المتحدة من اندلاع حرب أهلية واسعة النطاق في جنوب السودان. ودعت إلى التسوية السلمية للصراع. وأدانت أعمال العنف المرتبطة به، خاصة مذبحه بانتيو، حيث حملت المنظمة المسؤولية عنها لمشار، مؤكدة وقوف الدوافع الإثنية وراءها، وأهمية إجراء تحقيق دولي لكشف ملابسات الجريمة.

لكن الأمم المتحدة لم تفرض حظراً شاملاً على صادرات الأسلحة إلى جنوب السودان، وهو ما أثار الاتهامات للبعثة بالتخاذل، وأعاد إلى الأذهان الموقف المتخاذل للأمم المتحدة قبيل اندلاع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، عندما تباطأت في نشر قوات إضافية لبعثتها في كيجالي، وهو ما ساهم في وقوع أكبر جريمة للإبادة الجماعية في التاريخ الأفريقي الحديث في رواندا.⁽⁴³⁾

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد بادرت بإرسال عناصر من مشاة البحرية الأمريكية إلى جنوب السودان، بهدف إجلاء الرعايا الأمريكيين والغربيين. كما حذر رئيسها باراك أوباما من اللجوء إلى تغيير النظام في جنوب السودان من خلال القوة المسلحة. وهددت واشنطن أطراف الصراع بوقف المساعدات الأمريكية إلى جنوب السودان، وتوقيع عقوبات ضد المسؤولين عن تصعيده وعرقلة المصالحة الوطنية، بحيث تشمل تلك العقوبات تجميد الأرصدة، وحظر الحصول على تأشيرات لدخول الأراضي الأمريكية.⁽⁴⁴⁾ كما اقترحت تشكيل حكومية انتقالية، ترأسها شخصية مستقلة، وتأجيل الانتخابات إلى حين إجراء المصالحة الوطنية. لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض. لذا كان الصراع في جنوب السودان أحد الملفات المهمة

على جدول أعمال الخارجية الأمريكية، وواحد من القضايا الأساسية المطروحة للمناقشة خلال زيارة الرئيس أوباما إلى إثيوبيا في يوليو 2015.

يمكن تفسير هذا الموقف الأمريكي في جملة بالسعى إلى تحقيق الاستقرار في جنوب السودان، وبأى ثمن، حتى لو كان ذلك على حساب العدل، خاصة أنها كانت الداعم الأكبر للحركة الشعبية ولقضية انفصال الجنوب⁽⁴⁵⁾، ولا تريد أن ترى تجربتها في تفتيت الدول وقد فشلت في جنوب السودان، بما قد يؤثر بالسلب على محاولاتها لتفتيت دول أخرى مثل سوريا العراق وغيرهما. كما تحرص واشنطن على إقامة علاقات متوازنة مع كل من سلفاكير ومشار، بما يضمن النجاح لمشروعها في جنوب السودان، ويسهم في إزاحة الاستثمارات الصينية في قطاع النفط فيها لكي تحل محلها⁽⁴⁶⁾، خاصة أن الشركات الأمريكية مثل كوننتنتال وشيفرون وصن أويل كان لها سبق التنقيب عن النفط في جنوب السودان قبل أن تنسحب منه، لتحل محلها الشركات الصينية والماليزية والكندية والخليجية منذ العام 1992.⁽⁴⁷⁾

وبالنسبة للصين، فهي الشريك التجاري الأول لجنوب السودان، والمستثمر الأكبر في قطاع النفط فيها. إذ تؤمن 5% على الأقل من وارداتها النفطية من جنوب السودان. لذا سعى وزير خارجيتها إلى إقناع أطراف الصراع بالبحث عن تسوية تفاوضية للصراع. كما شاركت بكتيبة قوامها 700 جندي ضمن بعثة يوناميس. لكن بكيين لم تطرح مبادرات سياسة معنية، أو تفرض عقوبات على أطراف الصراع.⁽⁴⁸⁾ بل إن الشركات الصينية الخاصة انخرطت في تزويد أطراف الصراع بصفقات السلاح السرية، إلى جنوب السودان، لتشكيل معيناً لا ينضب لتغذية آلة الحرب، بما يتناقض مع مناداة الصين المعلنة بضرورة تسوية الصراع سلمياً.

هذا الموقف الصيني يمكن تفسيره في إطار توجهها العام إزاء القارة الأفريقية، والذي يركز اهتمامه على جانب الاقتصاد، دون الانغماس في معتركات السياسة، خاصة الصراعات الداخلية، طالما أن هذه الصراعات لن تؤثر على استثماراتها على المدى الطويل.⁽⁴⁹⁾

أما دول الاتحاد الأوروبي، فقد كانت أقل تفاعلاً مع الصراع، فاكتمت بالمطالبات بوقف إطلاق النار، والبحث عن تسوية سلمية، ثم اضطر الاتحاد الأوروبي إلى فرض إجراءات عقابية ضد عدد من القيادات الجنوبية للضغط عليهما من أجل القبول بالتسوية السلمية.

خامساً- نتائج الصراع:

في ظل حرص أطراف الصراع على مواصلة القتال وتدعيم تحالفاتهم، اتسع نطاق الصراع ليشمل أكثر من ثلاثين موقعاً تغطي معظم ولايات دولة الجنوب. لذا اتجهت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة ابتداءً نحو المزيد من التدهور، وذلك بوتيرة متسارعة، تنذر بكارثة إنسانية محققة.

إذ تشير الأرقام إلى تجاوز عدد القتلى عشرة آلاف مواطن، من المدنيين والعسكريين حيث أصبحت المقابر الجماعية هي الأسلوب الأنسب لإيواء رفات أولئك الذين قضوا نجهم. فيما أضحى انتشار الأوبئة والتعذيب البدني والنفسي والاعتصاب مشهداً مألوفاً في حياة المواطنين.⁽⁵⁰⁾ كما ساد الخوف من وقوع مذابح إثنية بين الدينكا والنوير، على غرار ما حدث في رواندا عام 1994، خاصة بعد أن شهدت مدينة بانتيو مذبحه مروعة في أبريل 2014 راح ضحيتها المئات، بعد أن تم تصنيفهم حسب جنسيتهم وانتمائهم الإثني، حيث ينتسب معظمهم إلى شمال السودان، خاصة التجار من دارفور، الذين نهبتم ممتلكاتهم أيضاً، بالإضافة إلى عناصر الدينكا، الأمر الذي دفع إلى موجات من العنف الانتقامي ضد جماعات النوير في بور وملكال وغيرهما من مدن الجنوب.

وهنا تؤكد الأدلة تورط قوات الجيش الأبيض وقوات الجنرال بيتر قديت في تنفيذها، وذلك بتحريض مباشر من مشار، الذي تورط من قبل في مذبحه مماثلة ضد الدينكا عام 1991. ولعل توقيت المذبحه ودوافعها تكمن في رغبة مشار في إثبات قوته كزعيم للمعارضة قبيل استئناف المفاوضات مع حكومة الجنوب، خاصة مع إصرار تنظيم إيجاد على ضم

مجموعة المعتقلين العشر " أبناء جارنج " إلى المفاوضات، كطرف ثالث مستقل، وسعى الأحزاب السياسية والقبائل الاستوائية للانضمام إلى محادثات السلام.

وعلى ذلك اتهمت منظمات حقوق الإنسان الدولية جميع الأطراف المتقاتلة بارتكاب جرائم الحرب في جنوب السودان. وطالبت مجموعة الأزمات الدولية بتشكيل محكمة مختلطة من قضاة دوليين ومحليين على غرار المحكمة الخاصة بالنزاع في سيراليون، والتي كان قد تم تشكيلها عام 2000 بالاتفاق بين الأمم المتحدة وسيراليون، وذلك للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وإقرار عدالة ملموسة لشعب جنوب السودان.

في غضون ذلك اضطر نحو 2,25 مليون مواطن إلى مغادرة مواطنهم حتى نهاية يوليو 2015، من ضمنهم نحو 730 ألف لاجئ خارج حدود الوطن، حيث يعيش هؤلاء أوضاعاً إنسانية بالغة التردى، سواء في مستنقعات الجنوب، أو مخيمات اللاجئين في إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا، والتي عاشوا فيها قبل انفصال الجنوب⁽⁵¹⁾، في ظل عدم القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية لهم، وذلك نتيجة لاحتدام المواجهات العسكرية، وتعرض قواقل الإغاثة للنهب على أيدي العناصر المسلحة، وانتشار الأوبئة مثل الكوليرا والملاريا.⁽⁵²⁾

ثم جاءت تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (أوتشا)، ومنظمة الأغذية والزراعة (فاو)، وبرنامج الغذاء العالمي لتحذر من كارثة إنسانية مروعة في جنوب السودان، ومن مجاعة هي الأسوأ منذ عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، وذلك بعد بلوغ عدد المواطنين الذين يحتاجون إلى إمدادات غذائية عاجلة زهاء 4 ملايين مواطن، ودخول معظمهم إلى مرحلة الأزمة والطوارئ الإنسانية، خاصة في ولايتي الوحدة وأعلى النيل، واحتلال جنوب السودان المرتبة الحادية عشرة عالمياً بالنسبة للأطفال الذين يعانون الجوع، بنسبة 32.5% من الأطفال تحت سن الخامسة.

وقد ازادت حدة الأزمة الغذائية مع عدم تمكن المزارعين من ممارسة أعمالهم، بعدما هجروا أراضيهم، واجتاحت الفيضانات ما تبقى من المحاصيل، وصعوبة إيصال مواد الإغاثة

الإنسانية إلى أكثر من 60% من المنكوبين بالجوع، مع حلول موسم الأمطار، الذي يمتد من أبريل إلى أكتوبر، ورداءة الطرق، وقلة وعدم صلاحية مهابط الطائرات، وانتشار الغابات والمستنقعات، التي تغطي أكثر من 70% من مساحة البلاد.

أمام هذه المعطيات كانت الأزمة مرشحة للاستمرار، في ظل انشغال القوى الدولية بالحرب المفتعلة ضد تنظيم داعش في سوريا والعراق، والوضع في أوكرانيا، ومواجهة وباء إيبولا. لذا أكدت التقارير الحاجة الماسة إلى تديبير 8. 1 مليار دولار من أجل تنفيذ برامج الإغاثة العاجلة في جنوب السودان، فضلاً عن 371 مليون دولار لمواجهة الخطة الإقليمية لدعم اللاجئين، خاصة أن 77% من حالات الوفاة خلال المجاعات في أفريقيا كانت تحدث خلال مرحلة إعداد برامج الإغاثة الإنسانية.

وبالتالي عقدت الجهات المانحة مؤتمراً في أوسلو في مايو 2014، بحضور 41 دولة ونحو 50 منظمة إنسانية لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية، حيث تعهد المانحون بتوفير 600 مليون دولار، تخصص لمواجهة الجوع والمرض، فضلاً عن التوسع في استخدام الطائرات لإسقاط المساعدات في المناطق المنكوبة.

سعت الحكومة إلى مواجهة الموقف الذي وصفه وزير إعلامها بأنه أصعب من القتال المسلح. لذا شكل سلفاكير لجنة لإدارة الأزمة، وأعلن تشكيل مجلس للأمن الغذائي واستقدام آلات زراعية حديثة. ودعا المزارعين بالعودة إلى أراضيهم، والانخراط في الزراعة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. كما طالب المحاكم الأهلية بوقف النظر في القضايا المتعلقة بالمزارعين والأراضي حتى انتهاء موسم الزراعة. كما أنشأت الحكومة مكتباً لتنسيق الشؤون الإنسانية في مطار جوبا. وناشدت المانحين والشركاء الدوليين لتقديم قروض ومنح في شكل مشروعات عاجلة تساعد الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها. (53)

بالرغم من ذلك، لم يتعاون أطراف الصراع بالدرجة المطلوبة مع بعثة الأمم المتحدة أو المنظمات الإغاثية، سواء بعدم تقديم أرقام دقيقة حول أعداد المحتاجين للمساعدات، أو

بإطلاق النار على الشاحنات، وإجبارها على دفع رسوم للمرور، أو التعسف في إجراءات التفتيش، خوفاً من أن يكون نقل مواد الإغاثة ستاراً لإمداد الخصوم بالسلاح. بل إنهما لم يستجيبا لمناشدات بعثة الأمم المتحدة بعقد هدنة لمدة شهر للسماح للمواطنين بالعودة إلى ديارهم.

لذا اتهم سلفاكير بعثة يوناميس بأنها دولة داخل الدولة. وعارض قرار مجلس الأمن بتمديد عملها حتى نهاية ديسمبر 2014، فيما رفض مشار بشكل قاطع إشراف البعثة على حماية آبار النفط، خوفاً من أن يسهم ذلك في تدعيم موقف سلفاكير. ولعل ذلك هو ما اضطر هيلدا جونسون ممثلة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى الاستقالة، وأجبر مسؤولي منظمة أطباء بلا حدود على مغادرة ولاية الوحدة، ودفع ممثلي البعثات الدبلوماسية بجنوب السودان إلى تأييد موقف الأمم المتحدة عندما انتقدت طرفي الصراع، محملة إياهم المسؤولية المباشرة عن تردى الأوضاع الإنسانية في البلاد.

وعلى الجانب الاقتصادي، أدى الصراع إلى مزيد من التدهور في البنية الأساسية المتهالكة أساساً،

بالإضافة إلى توقف صادرات النفط، وتراجع إنتاجه من 245 ألف برميل يومياً إلى أقل من 160 ألف برميل بعد اندلاع الصراع. الأمر الذي ينذر ليس فقط بوقف خطط التنمية وانسحاب الاستثمارات الأجنبية، وإنما يهدد أيضاً كافة مظاهر الحياة بالركود التام، خاصة بعدما تراجع قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين، وتدير الاحتياجات الغذائية، بعد التهام الإنفاق الدفاعي أكثر من 40% من ميزانية الدولة، وتدني حصيلة العملة الأجنبية. (54)

وهنا أكد محافظ البنك المركزي بجنوب السودان في مايو 2014 أن حكومته ليس لديها أموال كافية لسداد التزاماتها، وأنها ربما تلجأ للاقتراض من الشركات النفطية العاملة لديها، خاصة أنه ليس لديها تصنيف ائتماني يتيح لها الاقتراض من أسواق الدين الدولية.

سادساً- جهود تسوية الصراع:

مع اتساع نطاق المواجهات، حاول سلفاكير إبداء قدر من المرونة والواقعية، بالإعلان عن استعداده للدخول في حوار غير مشروط مع ريباك مشار. فيما أعلن وزير خارجية جنوب السودان برنابا بنجامين عن أمله في إنجاز مصالحة وطنية شاملة تحفظ أرواح الجنوبيين، وتعيد الأمن والاستقرار الدائم للبلاد، داعياً مشار، إلى عدم وضع العقبات أمام مفاوضات التسوية السلمية. واقترح وزير الإعلام مايكل مكاوى إجراء مفاوضات مباشرة لتسوية الصراع في جوبا، وعدم نقل المفاوضات خارج البلاد.

من جانبه وضع مشار شروطاً للتفاوض، بدا بعضها مقبولاً مثل الإفراج عن أنصاره المعتقلين سياسياً. لكن بعضها الآخر كان تعجيزياً، حيث أصر على رحيل سلفاكير عن السلطة، مؤكداً أن الحوار الوحيد المتاح الذي يمكن أن يخوضه مع الرئيس لن يكون إلا للاتفاق على شروط رحيله عن السلطة.

في ظل هذا الاستقطاب، طرح لام أكول وزير الخارجية السوداني السابق، والذي ينتمي إلى جماعة الشيلوك، مبادرة تقوم على تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة، تضم كل القوى السياسية في البلاد، على أن يبقى سلفاكير في السلطة حتى نهاية مدة ولايته، مع الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا على خلفية الصراع. لكن البعض الآخر مثل دينق ألور، وهو أحد عناصر مجموعة العشرة، وصف ما يجري في جنوب السودان بأنه انهيار دولة، مشككاً في قدرة الحكومة على إجراء مصالحات بين مجتمعات وقبائل جنوب السودان.

1- مرحلة المفاوضات غير المباشرة:

جرت المفاوضات بين طرفي الصراع بشكل غير مباشر في أديس أبابا، لتسفر عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في 23 يناير 2014. لكن هذا الاتفاق سرعاً ما انهار ليستمر القتال، فيما أصر كل طرف على تحميل خصمه المسؤولية عن خرق الاتفاق. (55)

والواقع أن حرق وقف إطلاق النار كان متوقفاً. في ظل عدم معالجة أسباب الصراع والاكتماء بمواجهة أعراضه. فكان الاتفاق أقرب إلى تكتيك يستهدف كسب الوقت واستكشاف النوايا، وتدعيم التحالفات المحلية والإقليمية، قبل خوض جولات جديدة من الصراع، في ظل ضعف الثقة المتبادل بين الجانبين.

لذا سارعت إيجاد بدعوة طرفي الصراع إلى جولة تفاوضية جديدة، استضافتها أديس أبابا في فبراير 2014، حيث أصرت المنظمة على إشراك طرف ثالث مستقل في المفاوضات هو مجموعة العشرة. واقترحت أيضاً تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراطية للإشراف على المصالحة الوطنية، وتنفيذ ترتيبات المرحلة الانتقالية، ونشر قوة أفريقية لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، بمشاركة إثيوبيا وكينيا وبوروندي ورواندا وجيبوتي، وبدعم لوجستي من الأمم المتحدة. لكن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، فتم تأجيلها دون أن تسفر عن إحراز أى تقدم يعتد به.

ويعود ذلك إلى رفض حكومة جنوب السودان مشاركة مجموعة العشرة في المفاوضات، بدعوى أنها لم تشارك فيها منذ بدايتها، وكونها مطلوبة للمثول أمام القضاء لمحاكمتها بشأن العديد من الاتهامات السياسية والجنائية. فضلاً عن رفض سلفاكير تشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها مشار.

كما اختلف موقف الطرفين من نشر القوة الأفريقية المقترحة، إذ قبل بها سلفاكير، في ظل تشككه في حياد قوات الأمم المتحدة في جنوب السودان (يوناميس)، بعدما اتهمها بالتورط في تسليح المتمردين. لكن مشار رفض القوة الأفريقية بشكل قاطع، حتى بعد استبعاد القوات السودانية والأوغندية من المشاركة فيها، مؤكداً انتفاء المبرر لنشرها في ظل وجود بعثة الأمم المتحدة في البلاد، فضلاً عن تخوفه من انحياز القوة الأفريقية لصالح حكومة جنوب السودان.

لذا أكد مشار أن قواته سوف تتصدى للقوة الأفريقية حال نشرها، شأنها في ذلك شأن القوات الأوغندية المنتشرة في البلاد، الأمر الذي ينذر بحدوث ما يعرف ب (زحف المهمات)، وذلك بتحول القوة الأفريقية المقترحة إلى طرف جديد في الصراع، بدلاً من الاقتصار على مراقبة تنفيذ اتفاق السلام. ونتيجة لذلك اتجه الطرفان صوب التصعيد العسكرى، بهدف إحراز المزيد من الانتصارات وكسب الأرض، وزيادة أوراق الضغط على خصمه. وهكذا فإن جهود التسوية السلمية خلال هذه المرحلة لم تتجاوز الرغبة في المحافظة على وقف إطلاق النار، وتجنّب الجنوب كارثة المجاعة القادمة، وهو ما كان يعنى تأجيل المشكلة وليس حلها.

2- إجراء المفاوضات المباشرة:

كثفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الضغوط على أطراف الصراع لأجل توقيع اتفاق للتسوية السلمية. فهددت بفرض عقوبات تطال سلفاكير ومشار شخصياً. كما لوحت الأمم المتحدة بعزمها تحريك ملف انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد تواتر تقارير المنظمات الحقوقية الدولية بشأن ارتكاب أطراف الصراع لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على أساس إثني.

كانت هناك أيضاً مخاوف نابعة من البيئة الداخلية، نظراً لعدم القدرة على الحسم العسكرى للصراع، وتزايد القلق بشأن اتساع نطاق القتال ليشمل كل ولايات الجنوب، وتردى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، والخوف من الإقصاء بعد تأكيد سلفاكير شروعه في تكوين حكومة وحدة وطنية تضم 17 حزباً، ليس من بينهم ريك مشار، بعد أن أعلن الأخير تشكيل قيادة عسكرية للمناطق الخاضعة لسيطرته.

أ- اتفاق التسوية في مايو 2014:

التقى سلفاكير ومشار مباشرة في أديس أبابا، وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الصراع. وتم توقيع اتفاق للسلام بينهما في 9 مايو 2014، متضمناً وفقاً فورياً لإطلاق النار، ونشر

قوات أفريقية للتحقق من وقف العدائيات، وإفساح المجال للمساعدات الإنسانية للمتضررين، والتعاون دون شروط مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، وتشكيل حكومة توافقية، ووضع رؤية مشتركة لتداول السلطة وتقاسم الثروة، وتشكيل مفوضية لوضع الدستور، ووضع معايير لتكوين مفوضية للانتخابات وإصدار قانون للأحزاب، لتفادي أى مواجهات عسكرية مستقبلاً، وتسوية جميع الخلافات عبر الحوار، والسماح للشركاء الدوليين بالمشاركة في صنع مستقبل جنوب السودان. (56)

لكن الاتفاق جاء بأقل من التوقعات التي كان ينتظرها المراقبون، حيث كان يفترض أن يعالج قضايا الصراع الأساسية، وليس مجرد وقف إطلاق النار. كما أنه كان فضفاضاً للدرجة التي يصعب معها اعتباره مجرد خارطة طريق تمهد لجولات تالية من المباحثات، فلم يحدد جداول زمنية أو أولويات للعمل من أجل السلام. ولم يطرح إمكانية عقد جولات تالية للتفاوض. كما تضمن العديد من القضايا الجدلية التي كانت بحاجة للحسم، ومنها شكل دولة الجنوب مستقبلاً، والأطراف المشاركة في الحكومة الانتقالية، وآليات المصالحة الوطنية ووضع القوات الأجنبية، ودور الأطراف الخارجية في إقرار السلم.

بالنسبة لشكل الدولة، أكد مشار ضرورة تكوين دولة فيدرالية في جنوب السودان، بما يتسق مع الطبيعة التعددية للمجتمع، ويخفف من قبضة السلطة المركزية، ويسمح للولايات بالحصول على نصيبها العادل من السلطة والثروة. وهنا يبدو أن مشار يضع نصب عينيه النفط، الذي يقبع معظمه في مناطق النوير، بالإضافة إلى المشروعات الزراعية، التي يتركز 70% منها في ولايات أعالي النيل. ومن الجلي أن هذا الطرح لم يقنع سلفاكير وجماعه الدينكا، التي تتطلع إلى حياة أفضل في دولة الجنوب التي ناضلت لأجل قيامها. وبالتالي فهي لن تقنع بما تحوزه من ثروة حيوانية، حيث يشكل الرعى عماد الاقتصاد لدى الدينكا.

أما تشكيل الحكومة الانتقالية، فهو أمر يكتنفه الغموض، رغم محوريته في التأثير على مستقبل البلاد. إذ لم يكن من اليسير الرهان مرة أخرى على صيغة توافقيه تضم سلفاكير إلى

جانب مشار، في ظل انعدام الثقة بينهما. ولم يكن من الممكن أيضاً إخراجهما من المعادلة وتقديم وجوه أخرى، مع الحفاظ على تمثيل متوازن للقوى السياسية والجماعات الإثنية في البلاد. إذ لم يقنع كلاهما بالتخلي عن طموحات السلطة والاكتفاء بدور صانعي السلام.

كما خلا الاتفاق من أية إشارة صريحة لمسألة المصالحة الوطنية، وآليات تحقيق العدالة الانتقالية، وتقاسم الثروة، وهو ما ينذر بتكرار المذابح الإثنية، في ظل هيمنة التقاليد القبلية التي ترفض تسوية قضايا الثأر من خلال التعويضات المالية. وقد حاول سلفاكير استدراك الأمر مؤكداً أنه سوف يركز على تحقيق المصالحة وبناء الثقة قبل تكوين الحكومة الانتقالية. وهو تصريح بدا منه أن رئيس الدولة يسعى لإطالة الفترة الانتقالية وكسب الوقت من أجل إعادة ترتيب أوراقه في مواجهة خصومه.

وبالنسبة للقضايا الأمنية، أصر طرفا الصراع الأساسيين على الاحتفاظ بقواتهما المسلحة خلال الفترة الانتقالية، ليكون هناك جيشين بقيادتين في البلاد، يتم دمجهما بعد إجراء الانتخابات العامة، وذلك بعدما رفضا مقترح إيجاد بدمج قواتهما المسلحة خلال المرحلة الانتقالية ذاتها، خلال مدة تتراوح بين خمسة عشر وثمانية عشر شهراً.

وهنا فإن احتفاظ مشار بقواته يجعلها دولة داخل الدولة، وينذر بالانتكاس إلى حالة العنف. فمشار لا يسيطر على قواته بإحكام، فيما تتوالى الانشقاقات داخل القوات الحكومية، لا سيما بين أبناء القبائل الاستوائية. كما تنخرط بعض الميليشيات في القتال بدافع الثأر الإثني، أكثر من الاعتبارات السياسية، مما يجعل مهمة نزع السلاح شبه مستحيلة، خاصة بالنسبة للأسلحة الخفيفة، التي يسهل إخفائها في ميادين قتاليه تغطيها الغابات والمستنقعات، وذلك لاستخدامها حينما يتجدد القتال.

وفيما يتعلق بالقوات الأجنبية، فقد تم الاتفاق على انسحاب القوات الأوغندية بمجرد توقيع اتفاق السلام النهائي. لكن مشار نكث بالاتفاق بأن جعل انسحاب القوات الأوغندية وغيرها من القوات الأجنبية شرطاً لتوقيع الاتفاق. كما أكدت مجموعة العشرة أن الرئيس موسيفيني يصر على البقاء

بقواته على مقربة من حليفه سلفاكير، متخذاً من جيش الرب ذريعة للبقاء في الجنوب والتحكم في مسارات الصراع والتسوية. في المقابل تمسك سلفاكير بوجود القوات الأوغندية خلال المرحلة الانتقالية، بدعوى أن وجودها يأتي في إطار اتفاق للدفاع المشترك بين الدولتين.

ومن جانبها، تصر أوغندا على البقاء كطرف أساسي في الصراع، وهو ما يمكن استنتاجه من تصريح وزير الخارجية الأوغندي، الذي أكد أن قواته سوف تنسحب من جنوب السودان وأنها لن تبقى فيها إلا لمحاربة مقاتلي جيش الرب للمقاومة فحسب، بموجب الاتفاقات المسبقة الموقعة بين كمبالا وجوبا. وقد أدى هذا الأمر إلى خلافات بين دول إيجاد أدت إلى عدم مشاركة أى من قادة دولها في احتفالات الذكرى الثالثة لاستقلال جنوب السودان باستثناء الرئيس الأوغندي.⁽⁵⁷⁾

كما دعا الاتفاق إلى نشر قوات لمراقبة إنفاذ الاتفاق، لكنه لم يحدد ماهيتها وهيكلها القيادي، وإن كان من المرجح أنها ستكون قوات أفريقية، تعمل تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة (يوناميس). وبالطبع لن تشمل القوة المقترحة القوات الأوغندية، التي لم ينص الاتفاق صراحة على انسحابها من جنوب السودان، وتلك قضية شائكة أخرى.

من جهة أخرى، فإن الاتفاق يفسح المجال للتدخلات الخارجية، عندما ألزم أطرافه بالتعاون غير المشروط مع شركاء السلام الدوليين في صنع مستقبل البلاد، وهو ما يعكس رغبة أمريكية جامحة في إعادة ترتيب أوضاع الجنوب بالاتساق مع مصالحها، بدليل حرصها على توقيع اتفاق تبدو هشاشته واضحة للعيان، لقطع الطريق أمام أى دور محوري للصين أو الاتحاد الأوروبي، وإفساح الوقت أمامها للمفاضلة بين سلفاكير، القائد العسكري المخنك ومشار، الذى يقع النفط تحت نفوذ جماعته الإثنية، ومجموعة العشرة، التي لم تتورط حتى الآن في انتهاكات لحقوق الإنسان.

ب- خارطة الطريق في يونيو 2014:

شارك كل من سلفاكير ومشار في جولة تفاوضيه جديدة في أديس أبابا في يونيو 2014، لتسفر عن توقيع اتفاق، يقضى برسم "خارطة طريق" تتضمن تشكيل حكومة انتقالية في غضون ستين يوماً من توقيع الاتفاق، وتكوين مفوضية لصياغة دستور جديد للبلاد، وإجراء الانتخابات العامة، ومبحث تقاسم السلطة والثروة، بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية والمنظمات الخدمية، بحيث يتم وضع خطة انتقالية تشمل ترتيبات سياسية وعسكرية تتجاوز المشاركة في السلطة في شكلها البسيط إلى استيعاب كل الأطراف، بما يعكس التنوع السياسي والإثني في البلاد.⁽⁵⁸⁾

لكن هذا الاتفاق لم يطبق فعلياً. ويعتبر ذلك نتيجة منطقية لكون أن اتفاقيات التسوية جاءت مدفوعة بضغوط مكثفة، داخلية وخارجية، أكثر منها تعبيراً عن قناعات ذاتية لدى أطراف الصراع. بالإضافة إلى تضارب مصالح الأطراف الخارجية، وتباين مواقفها من أطراف الصراع.

ت- إعلان مبادئ التسوية السلمية:

طرح ت إيجاد إعلاناً للمبادئ في أغسطس 2014، يتضمن تصوراً لتسوية الصراع يقوم على أساس "تقاسم السلطة"، على نحو ما حدث في بعض الدول مثل زيمبابوي وكينيا، بحيث يتم تشكيل حكومة انتقالية وتقسام السلطة بين سلفاكير كرئيس للبلاد ومشار، كرئيس للوزراء، بسلطات وصلاحيات تجعله شريكاً فعلياً للرئيس في صنع القرار.

لكن طموحات الزعامة لدى سلفاكير ومشار، واتساع نطاق المعارضة، ساهمت في عرقلة هذا التصور، فتظاهر سلفاكير بالموافقة على إعلان المبادئ، في الوقت الذي أصر فيه على إقصاء خصومه، وكسب المزيد من الحلفاء، وعرقلة عملية التسوية، عبر التذرع بحجج واهية، ومنها الاعتراض على كبير الوسطاء الإثيوبيين، متهماً إياه بالعمل على تغيير نظام الحكم في جوبا، بإيعاز من دول الترويكا (الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج)، ومن ثم المطالبة بنقل مقر المفاوضات إلى كينيا.

يأتى ذلك فى الوقت الذى واصل فيه سلفاكير حشد المقاتلين، وتكديس الأسلحة الثقيلة عبر ميناء مباسا الكينى، بما فى ذلك الدبابات الوادرة من الصين، والذى يتيح انتهاء موسم المطر التوسع فى استخدامها، بما يحقق تفوقاً نوعياً للقوات الحكومية فى مواجهة المتمردين. فى المقابل رفض مشار التوقيع على إعلان المبادئ، مؤكداً قبوله بوقف العدائيات فحسب، مع الرفض الجازم لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فى ظل ترأس سلفاكير للبلاد. كما رفض مشاركة منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية فى المفاوضات، خوفاً من موالاتها لسلفاكير. وبدلاً من ذلك وضع شروطاً جديدة للتسوية، بدا للوهلة الأولى أنها شروط تعجيزية، وذلك لإظهار تعنت سلفاكير فى الوصول إلى تسوية سلمية.

إذ تضمنت شروط مشار إعادة تسمية دولة جنوب السودان بدولة جنوب السودان الفيدرالية، على أن تتألف من 21 ولاية، وفق حدود العام 1956، مع حل المؤسسات الرسمية القائمة، واستبدالها بمؤسسات أخرى بها لتحقيق الفيدرالية، وأن تدير الحكومة الانتقالية البلاد بنسبة 40%، فيما يترك الباقى للولايات الفيدرالية.

كما طالب مشار بإعادة هيكلة الجيش والشرطة الوطنية، بتغيير اسم الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى القوات المسلحة فى جنوب السودان، وهيكلة القوات الحكومية، وفصل الجيش عن الحزب الحاكم، وهيكلة الحرس الجمهورى، ليصبح فرقة واحدة تتشكل من خمس كتائب. على أن تشارك المعارضة المسلحة فى الجيش بنسبة 70% و 10% لأبناء الجنوب الآخرين. كما أصر مشار على محاكمة المتورطين فى جرائم الحرب فى حكومة جوبا، ومعالجة قضايا النازحين واللاجئين والإعلام وغيرها من مختلف قضايا أبناء الجنوب.

فى ظل هذا التعنت، سعت إيجاد إلى دفع المفاوضات قدماً. لكن هذه المحاولات أظهرت نتائج مخيبة للآمال. ولذلك مرت مهلة الـ 45 يوماً التى حددتها إيجاد لإنجاز التسوية السلمية وتشكيل حكومة وحدة وطنية دون الوصول إلى اتفاق سلام راسخ، أو عقد صفقة

سياسية لإنهاء الصراع. فتم تأجيل المفاوضات إلى 16 أكتوبر 2014. لكنه لم يكن التأجيل الأخير، فانقضى العام 2014 دون الوصول إلى اتفاق حقيقي للتسوية.

3- اتفاق تقاسم السلطة:

شهد العام 2015 انفراجه نسبية إثر استضافة مدينة أروشا التنزانية جولة من المحادثات، أفضت إلى توقيع اتفاق " إعادة الوحدة " بين التيارات المتصارعة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد مهد ذلك إلى توقيع اتفاق لتقاسم السلطة في أديس أبابا في 1 فبراير 2015، وذلك خلال فترة انتقالية، تبدأ في 9 أبريل 2015، ولا تتجاوز ثلاثين شهراً.

وبالنسبة للسلطة التنفيذية، تم الاتفاق على تكوين حكومة انتقالية بحلول 9 يوليو 2015، وهو ما يتزامن مع انتهاء ولاية الحكومة القائمة، مع إسناد منصب الرئاسة إلى سلفاكير، وأن يتولى مشار منصب النائب الأول لرئيس الدولة، واستحداث منصب نائب ثان لرئيس الدولة، يتم إسناده إلى ممثل للولايات الاستوائية الثلاث.

قضى الاتفاق أيضاً بتشكيل مجلس للوزراء، يضم الرئيس، ونائبه الأول، وسبع وعشرين وزيراً، وفقاً لقاعدة التمثيل النسبي، بحيث يحصل فريق سلفاكير على 60% من الحقائق الوزارية، فيما يحصل فصيل مشار على 30%. أما الـ 10% الأخيرة فتوزع بين مجموعة العشرة والأحزاب السياسية الأخرى. وبالنسبة للسلطة التشريعية، فيتم تشكيل جمعية وطنية تضم 400 عضو، يتكونون من الأعضاء الحاليين في البرلمان (332 عضواً)، مضافاً إليهم 68 عضواً جديداً، يتم تعيينهم من بين القوى السياسية، بذات النسب المقررة لتوزيع الحقائق الوزارية. (59)

أما قاعدة التصويت على القرارات داخل الحكومة والجمعية الوطنية، فهي توافق الآراء فإن تعذر ذلك، يتم التصويت عليها وإجازتها بعد حصولها على 80% من الأصوات. كما

تم الاتفاق على تكوين لجان متخصصة من الطرفين لرفع النقاط الخلافية إلى لجنة القيادة برئاسة كل من سلفاكير ومشار.

منح وسطاء السلام أطراف الصراع مهلة من الوقت حتى يتم توقيع الاتفاق النهائي قبل الخامس من مارس 2015، بحيث يعقبه وقف دائم لإطلاق النار خلال ثلاثة أيام من توقيع الاتفاق، وأن ينطبق ذلك على جميع القوات والجماعات المسلحة أو الميليشيات المتحالفة مع الطرفين، وأن يتم تشكيل قوة أفريقية لحفظ السلم، بهدف توفير المناخ المناسب لتطبيق الاتفاق. (60)

غير أن هذا الاتفاق لم يكن أفضل حظاً من سابقه، حيث تطلع مشار إلى نسبة تفوق الـ 30% التي أقرها الاتفاق، وذلك بتقاسم السلطة في الحكومة والقضاء والقوات المسلحة بالمناصفة، بواقع 45% لكل طرف، ومنح نسبة 10% المتبقية للقوى السياسية الأخرى. وهو ما رفضته حكومة جوبا بشكل قاطع. فيما رفضت الأحزاب الجنوبية التوقيع على الاتفاق برمته.

هنا عقدت إيجاد عدة جولات تفاوضية بهدف التغلب على النقاط الخلافية. وتم تدعيم فريق الوساطة بمسؤولين من كل من الجزائر، وتشاد، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا ورواندا. كما عقد لقاء جمع الرئيس الأمريكي بقيادات دول القرن الأفريقي على هامش زيارته لإثيوبيا في يوليو 2015. وتقدت الولايات المتحدة أيضاً بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على أطراف الصراع، وهو ما اضطر مشار إلى التوقيع على الاتفاق في 17 أغسطس 2015، وتلاه سلفاكير في 26 أغسطس، فيما أعلنت أوغندا الشروع في سحب قواتها من جنوب السودان، توطئة لتنفيذ الاتفاق على أرض الواقع.

وقد نص الاتفاق على إعطاء الأطراف الموقعة مهلة مدتها 90 يوماً، يتم خلالها تهيئة الأوضاع لتنفيذ الاتفاق، يعقبها فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثين شهراً، يحتفظ خلالها سلفاكير برئاسة الدولة، فيما يصبح مشار نائباً أول للرئيس، مع تعيين نائب آخر للرئيس ينتمي إلى

القبائل الاستوائية، وأن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة شؤون البلاد، وتقاسم السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتشكيل لجنة لإصدار دستور جديد، وإجراء الانتخابات العامة، وإنجاز عملية المصالحة، وإعادة الإعمار، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين. (61)

وبالرغم من ذلك، تبادلت أطراف الصراع الاتهامات بشأن حرق وقف إطلاق النار، خاصة في ولايتي الوحدة وأعلي النيل. (62) كما أصدر سلفاكير قراراً من جانب واحد في أكتوبر 2015 بإعادة التقسيم الإداري لولايات الجنوب العشرة، وزيادة عددها إلى 28 ولاية، على أساس أثني في الغالب، بما يفرغ بند تقاسم السلطة من محتواه. إذ يعطى الاتفاق لفريق مشار حكم ولايتي الوحدة وأعلي النيل، بينما تم تقسيمهما وفقاً لقرار سلفاكير إلى سبع ولايات، وهو ما يحرم النوير من السيطرة على حقول النفط. (63)

يعود هذا التعثر في تطبيق الاتفاق إلى عوامل عديدة أهمها: الاعتقاد في أنه يصب بالأساس في جانب المتمردين، لأنه جاء بمشار كنائب أول لرئيس الدولة. ومنحهم الحق في تقاسم الثروة والسلطة، وإدماج المقاتلين في القوات المسلحة الوطنية. كما أنه يخلو من أي قيود على إمكانية ترشح مشار كرئيس للدولة مثلاً للحركة الشعبية لتحرير السودان. بالإضافة إلى أنه يركز على تقاسم الثروة والسلطة بين النخبة السياسية، دون معالجة حقيقية للمسائل المتعلقة بإقرار العدل وإعادة بناء الاقتصاد المتداعي. (64)

ولعل ذلك هو ما يفسر تردد سلفاكير في التوقيع على الاتفاق، ثم السعي إلى عرقلة تنفيذه، خاصة أنه لم يمنحه أي امتيازات. كما أنه لم ينل قبول الأحزاب السياسية، فلم توقعه حتى حلول موعد إنفاذه في 18 نوفمبر 2015، وكذا تعارضه الزعامات التقليدية المنتمية لجماعة الدينكا، خاصة أن العديد منهم ربما يفقد منصبه لصالح المتمردين في إطار عملية تقاسم السلطة.

سابعاً-احتمالات الصراع ومستقبل الدولة:

في ظل تعثر تطبيق اتفاق تقاسم السلطة، وطرح خيار الفيدرالية في جنوب السودان، تزايدت المخاوف بشأن أثر الحرب الأهلية على مستقبل الدولة في جنوب السودان. وهنا يمكن الحديث عن ثلاثة مسارات يحتمل أن يتخذها هذا الصراع، وهي إنفاذ اتفاق التسوية السلمية، وتقاسم السيطرة على الدولة بين الخصمين الأساسيين، والنكوص إلى حالة الحرب الأهلية الشاملة والممتدة.

1-إنفاذ اتفاق التسوية السلمية:

يعود هذا الاحتمال إلى أن ظاهرة الانشقاقات السياسية في الدول الوليدة من الأمور المألوفة، وذلك بفعل عوامل عديدة، أبرزها الافتقار إلى خبرة إدارة الدولة، وعدم تبلور مؤسسات الحكم والأحزاب السياسية، والتنافس لأجل حصد الغنائم بعد تحقق أهداف النضال الأولى باستقلال الجنوب. بالإضافة إلى أن توازن القوى بين طرفي الصراع الأساسيين يصعب من مهمة حسمه عسكرياً.

فضلاً عن ذلك فإن الاتحاد الأفريقي ودول الجوار ليس من مصلحتها استمرار الصراع في الجنوب، فهي تتخوف من تدفقات اللاجئين الحالية والمتوقعة، وتهديد مصالحها الاقتصادية، وامتداد الاشتباكات المسلحة إليها، خاصة في ظل مسامية الحدود، والتداخل الاثني بينها وبين جنوب السودان. (65)

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة، التي كانت ولا تزال الداعم الأساسي لانفصال الجنوب، والتي تسعى إلى السيطرة على منابع النفط، لن تقبل بتدهور الأوضاع في هذه الدولة، لما لذلك من تداعيات سلبية على مصالح ومخططات واشنطن في المنطقة برمتها. وهو ما يصدق على الصين، التي تزيد حصتها في إنتاج النفط في جنوب السودان عن 40% من إجمالي حصص الشركات الأجنبية العاملة في الدولة، حيث أكدت حكومة الصين رسمياً امتناعها عن تصدير السلاح والذخائر إلى جنوب السودان.

لذلك، فمن المتوقع أن تواصل إيجاد جهود الوساطة، المدعومة دولياً وإقليمياً لكي تمهد الطريق نحو إنفاذ اتفاق تقاسم السلطة، على أن يصاحب ذلك جهود حثيثة من المجتمع الدولي لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين.

2- تقاسم السيطرة على الدولة:

يظل هذا الاحتمال قائماً في ظل تباين المصالح بين دول إيجاد وتقاطع وجهات نظرها بشأن طبيعة التسوية المثلى للصراع في جنوب السودان. (66) يضاف إلى ذلك وجود خروقات عديدة متبادلة لوقف إطلاق النار بين أطراف الصراع، وسيطرتهما على المدن الاستراتيجية وكذا مقدرات الدولة، خاصة الثروة النفطية، التي يقع معظمها في مناطق النوير، الأمر الذي يتيح لهما الإمكانيات المادية اللازمة لتغطية نفقات القتال إذا ما طال أمده.

في هذه الحالة سيكون من المرجح أن يسعى النوير إلى بسط سيطرتهم على مناطق نفوذهم التقليدي ومناطق انتشارهم في أغلب مناطق ولاية وجنجلي، وولاية الوحدة، وجزء من جنوب ملكال بولاية أعالي النيل، وبعض المناطق في بحر الغزال. في حين سيهيمن الدينكا على باقي الولايات.

لكن هذا الوضع إذا ما حدث فمن المتوقع ألا يستمر طويلاً، حيث إنه وضع لا يوجد فيه فائز أو مهزوم. ومن ثم نصل إلى النقطة التي تسمى (نضج الصراع)، أي التي يصل فيها الصراع إلى حالة القابلية للتسوية عبر مائدة التفاوض، من خلال وسطاء دوليين وإقليميين، قادرين على إنفاذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات، عبر وسائل المنح والمنع، خاصة أن استمرار الصراع في هذه الحالة يعتبر ترفاً لا يعنى أكثر من استمرار استنزاف القدرات العسكرية والمالية والبشرية لأطراف الصراع، وتحميل الشعب ما لا يطيق من أوضاع إنسانية متردية.

3- النكوص إلى حالة الحرب الأهلية الشاملة:

هذا المسار ربما يتحقق إذا استمر تباين المواقف السياسية، وتعمد إنفاذ اتفاق التسوية السلمية، بالتزامن مع تكون شبكة من التحالفات الإثنية المؤيدة لهذا الطرف أو ذاك، بما يؤدي إلى اتساع نطاق المواجهات الأمنية، لتغطي ربوع البلاد، فنصبح أمام حالة تشبه "حرب الكل ضد الكل".

يعزز هذا الاحتمال استمرار تدفق السلاح إلى جنوب السودان، وأن الحركة الشعبية تملك تاريخاً ممتداً من الصراعات نتيجة للتنافس القيادي والانقسامات الإثنية أكثر من الخلافات الإيديولوجية، وأن القيادات الحالية للحركة لا تؤمن عملياً بقيم التعايش وقبول الآخر، بقدر ما تسعى إلى إقصاء الآخر.

فمشار وجماعة النوير يعتقدون أنهم يخوضون هذا الصراع دفاعاً عن كيانهم المادي أولاً، ثم مستقبلهم السياسي. فالنوير لم ينسوا أبداً ضحاياهم الذين سقطوا على يد الدينكا، في ظل هيمنة طقوس وتقاليد قبيلة صارمة ترفض الهزيمة، ولا تقبل الحصول على تعويضات مادية عندما يتعلق الأمر بكرامتها. كما أنها لا تريد لسلفاكير الذي ينتمي للدينكا أن يهيمن على الحزب الحاكم. والأخطر من ذلك أن مشار لا يهيمن بشكل كامل على المليشيات التي تحارب إلى جانبه، خاصة مليشيا بيتر قاديت وقوات الجيش الأبيض. لذا فإن الأمر ينذر بنوع فوضوي من القتال.

وتبدو احتمالات ذلك قائمة بعد إقالة مشار بالفعل لبيتر قاديت في يوليو 2015، وتعيين الجنرال جيمس كوانج نائباً لرئيس هيئة الأركان التابعة لقواته (67)، وكذا في ظل التقارير التي تكشف عن احتمال تدخل ميليشيات تابعة لجماعات النوير الإثيوبية لنصرة جماعات النوير في جنوب السودان، وهو ما يعيد إلى الأذهان حالة الصراع في الكونغو الديمقراطية في عهد لوران كابيلا، عندما تقاطلت جيوش سبع دول أفريقية على الأراضي الكونغولية، وكذا الصراع في رواندا عام 1994، والذي شهد أكبر عملية إبادة جماعية في

التاريخ الأفريقي. في المقابل فإن القوات الأوغندية لا تزال مرابطة في جنوب السودان، رغم أنها أعلنت أكثر من مرة أنها بصد الانسحاب من البلاد، لإتاحة الفرصة لإنفاذ اتفاق تقاسم السلطة. وهو ما يعكس قدراً جلياً من عدم الثقة المتبادل بين الغريمين سلفاكير ومشار.

وفي حال حدوث هذا السيناريو الكارثي، فإن قائمة الخاسرين ستضم أطراف عديدة. وأهل شعب جنوب السودان، الذي أصبح هو الوقود لذلك الصراع السياسي الاثني، حيث تنتظره أوضاع بالغة السوء مع تدهور حال البنية الأساسية والاقتصاد وهروب الاستثمارات الأجنبية، إعمالاً لقاعدة " رأس المال جبان". ومن المؤكد أن الخسارة سوف تطل أيضاً دول الجوار الجغرافي والإقليمي.

فالسودان سوف تتكبد خسائر فادحة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بفعل تجرد مفاوضات تسوية القضايا العالقة مع جنوب السودان، وتوقف إنتاج النفط فيها، وتدفقات اللاجئين المتوقعة، واحتمالية تورط الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في الصراع، لمنصرة مشار، وهو ما قد يعنى امتداد الاشتباكات المسلحة إلى ولايتي جنوب كرفان والنيل الأزرق الشماليين. وهنا فإن اعتبارات القرار الرشيد سوف تدفع الخرطوم إلى دعم سلفاكير سياسياً، في مواجهة مشار، الذي لطالما أربك العلاقات بين شطري السودان، دون أن تتدخل عسكرياً بشكل مباشر، خوفاً من الانزلاق في مستنقع الجنوب.

الخسارة أيضاً سوف تطل دولاً أخرى مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا، التي يتوقع أن تتأزم اقتصادياً، بفعل انكماش حركة التجارة مع جنوب السودان، وعودة العمالة التابعة لها، هرباً من الحرب. كما يمكن أن يشهد شمال غرب أوغندا نشاطاً متزايداً لجيش الرب للمقاومة، مستغلاً حالة الفوضى في جنوب السودان.

وبالنسبة لمصر، فلن يكون بمقدورها إحراز أي تقدم في ملف التعاون المائي مع جنوب السودان، مثلما حدث من قبل عندما توقف العمل بمشروع قناة جونجلي عام 1983، وهو

ما يضيف المزيد من الضغوط على الوضع المائي المتأزم في مصر في ظل احتدام أزمة سد النهضة منذ أبريل 2011.

خاتمة:

على ضوء التناول السابق للحرب الأهلية في جنوب السودان، تبدو احتمالات تحقق السيناريوهات الثلاثة سألفة الذكر قائمة. لكن المسار الثاني " تقاسم السيطرة على الدولة"، هو الأقرب إلى التحقق في المستقبل المنظور، وذلك بالنظر إلى التحفظات الكثيرة التي أوردها أطراف الصراع على اتفاق تقاسم السلطة، وبالتالي صعوبة إنفاذ هذا الاتفاق، وتوقع امتداد الفترة الانتقالية المحددة لتنفيذه، واحتمالات تجدد القتال، مع عدم قدرة أي طرف على تحقيق نصر عسكري حاسم على الآخر.

لذا من المتصور أن تستمر حالة عدم الاستقرار في جنوب السودان، وأن تتناقص احتمالات تأسيس دولة مستقرة فيها على المدى القريب، حيث تشهد البلاد حالة عسكرية شديدة، تحد من قدرة الحكومة على الحفاظ على القانون والنظام في أجزاء عديدة، أو مراقبة الأسلحة في أيدي المقاتلين، مما سيزيد من احتمالات العنف المسلح.

ولهذا فإن التسوية السلمية بهذه المعطيات لن تؤمن لأبناء الجنوب الاستقرار المنشود. إذ يتطلب ذلك جهوداً متواصلة لخلق هوية وطنية مشتركة تجمعهم، بما يعزز قيم المشاركة وعدم الإقصاء، والالتزام بالدستور، وتعزيز سيادة القانون، مع الأخذ بنمط من تقاسم السلطة، يقوم على صيغة توازنية، تضمن تمثيلاً عادلاً للقوى السياسية والمكونات الإثنية. فمن خلال هذه الصيغة يمكن للجميع المشاركة في بناء الدولة والوصول إلى مواقع السلطة والإدارة، كل حسب وزنه السياسي وقوته العددية، وذلك على نحو ما هو كائن في الدول المتعددة إثنية، بحيث لا تصبح الدولة الجديدة كالفص الحديدي الذي أغلق عنوة على من بداخله.

وهنا يمكن للنظام في جنوب السودان التغلب على عقبة بناء الهوية الوطنية، والتي تعد عملية تطويرية طويلة المدى، بإقرار مفهوم آخر هو (الموطنة الدستورية)، وهي صيغة يركز فيها الولاء الوطني على "مبادئ الدستور"، بدلاً من المفاهيم الجدلية التقليدية من قبيل القومية والطائفة، والتراث، والثقافة والتاريخ المشترك، والتقاليد، وغيرها.

ففي ظل المواطنة الدستورية، سيكون هناك نوع من العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، بحيث يتمتع جميع المواطنين بالحقوق الدستورية مقابل الالتزام بالواجبات الدستورية، على أن تصنف مسألة الانتماءات القومية والدينية والطائفية والأيدولوجية كحق من حقوق المواطن الدستورية، التي لا يقيدتها سوى تجاوز الدستور، والتأمر على الدولة، والخيانة العظمى. فهنا يمكن تقليص الحقوق الدستورية للمواطن، جزئياً أو كلياً.

لكن ينبغي الأخذ في الاعتبار عدم امكانية الاعتماد بشكل مطلق على صيغة المواطنة الدستورية كحل لقضية الهوية وتحقيق الاستقرار في جنوب السودان. إذ من الأنسب اعتبارها بمثابة (صيغة مؤقتة)، تتوخى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وصولاً إلى صيغة " الهوية الوطنية"، على المدى الطويل، والتي يسمو عندها الولاء للوطن على حساب الولاءات التحتية الضيقة.

الهوامش:

- 1- يضم جنوب السودان خليطاً من الجماعات الإثنية. وتعتبر جماعة الدينكا هي أكبرها من حيث الوزن السياسي والقوة العددية بنسبة 40% من إجمالي السكان، فيما يأتي النوير في المرتبة التالية بنسبة 15.6%، بينما تحتل الشيلوك المرتبة الثالثة، بنسبة 5%. وتتسم العلاقات بين هذه الجماعات بغلبة الطابع الصراعى، حيث كانت تتم تسوية الصراعات فيما بينها من خلال الأعراف القبلية، قبل أن تعود للتفجر بشكل ثأري من آن لآخر. وللمزيد من التفصيلات: انظر: د. يونس بول دى مانبال، المسلمون في جنوب السودان بعد الانفصال.. الواقع والمستقبل، قراءات أفريقية، 24 أبريل 2013.
- 2- للمزيد من التفصيلات حول الدول المفروضة من الخارج انظر: د. محمد فايز فرحات، " فشل الدول المهندسة وراثياً في الشرق الأوسط"، مجلة الديمقراطية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع56، أكتوبر 2014) ص ص 18-24.
- 3- د. حمدي عبد الرحمن حسن، " الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في أفريقيا"، مجلة الديمقراطية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع56، أكتوبر 2014) ص 63.
- 4- لمزيد من التفصيلات حول الانقسام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركات الجنوبية المنافسة انظر: د. إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: دار اكتشاف، ط1، 2010) ص ص 99-102.
- 5- حلمى شعراوي، السودان في مفترق طرق (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ط1، 2011) ص ص 31-37.
- 6- كان هناك 16 حزباً جنوبياً مسجلاً آنذاك لدى مجلس شئون الأحزاب السياسية في الخرطوم حتى ديسمبر 2009. انظر: د. حسن الحاج على و د. حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي (القاهرة: مركز البيان للبحوث والدراسات، ط1، 2010) ص 41.
- 7- د. محمد أحمد عبد الغفار، " عوامل القوة والضعف في وحدة السودان أو انفصاله"، في مركز البحوث والدراسات الأفريقية، محفزات الوحدة وتداعيات الانفصال: قراءة في مآلات استفتاء

يناير 2011 (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، ط1، 2011) ص 41.

8- أكد أنطوني نيق مكنة، وزير النقل في حكومة جنوب السودان أن الحركة الشعبية نجحت في دمج 43 مليشيا جنوبية كانت تحارب الحركة قبل إجراء الاستفتاء، وأنه لا تزال هناك ثلاث مليشيات أخرى مستعصية على الدمج. انظر: أسماء الحسيني، والعزب الطيب طاهر، " وزير النقل بحكومة جنوب السودان: لن نقيم علاقات مع اسرائيل "، جريدة الأهرام، 12 يناير 2011. <http://www.ahram.org.eg/Archive/410/2011/1/12/58/58023.aspx>

9- United States Institute of Peace, Report titled: State Building in South Sudan, 29 November 2011 . <http://www.usip.org/publications/state-building-in-south-sudan>.

10- محمد صالح عمر على، " أثر اتفاق السلام الشامل على العلاقة بين دولتي السودان وجنوب السودان"، مجلة الشئون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ع4، أكتوبر 2013) ص 129.

11- على سبيل المثال أيد مشار الاستفتاء الذي أجراه أبناء قبيلة دينكا نفوك في ابي من طرف واحد، والذي قرر ضم المنطقة إلى الجنوب، بينما رفض سلفاكير الاعتراف بنتيجة الاستفتاء، باعتباره غير قانوني وخارج برتوكول أبيي المتفق عليه بين حكومتى الشمال والجنوب.

12- يستثنى منذ ذلك حالة الخيانة العظمى، أو الانتهاك الجسيم للدستور، حيث يمكن محاكمة الرئيس أمام المحكمة العليا، بناء على قرار يصدر بأغلبية ثلثي جميع أعضاء البرلمان.

13- جاءت جنوب السودان في المرتبة 124 من إجمالى 180 فى مؤشر حرية الصحافة الذى تصدره منظمة مراسلون بلا حدود. انظر:

14- Nate Haken & Patricia Taft , " The Dark Side of State Building: South Sudan ", Sudan Tribune, 24 June 2013. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article47079>

- 15- أنشئ هذا الصندوق بهدف تنمية المناطق التي امتدت إليها الحرب الأهلية في إقليم جنوب السودان، عبر إقامة عشرين مشروعاً بالجنوب، في خطة ربع قرنية. ثم انفصل الصندوق عن حكومة السودان وأصبح تابعاً إلى حكومة الجنوب منذ عام 2005. انظر: ماهر حامد سعادوى، " التنمية الاقتصادية بجنوب السودان: رؤية للاستثمارات المصرية دراسة جغرافية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الشراكة المصرية السودانية الليبية من أجل التنمية والاستثمار، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 14-15 ديسمبر 2009، ص 555، وص 566.
- 16- د. أنيتا فيبر، " احتقان التحول في جنوب السودان "، موقع سودارس، 4 يناير 2014.
- 17- د. محمد أحمد عبد الغفار، م.س.ذ، ص ص 37-40.
- 18- لدى توقيع اتفاق نيفاشا للسلام في يناير 2005، أكد المحللون وجود حوالي 600 مليون برميل من الاحتياطي النفطي في جنوب السودان، ونحو 400 ألف برميل من الإنتاج اليومي، ينتظر أن يصل إلى 700 ألف برميل بحلول عام 2007. انظر: جون جازفنيان، ترجمة أحمد محمود، التكالب على نفط أفريقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، ط1، 2013) ص333.
- 19- لم يقدم المانحون الدوليون لجنوب السودان سوى 14% مما تعهدوا به في إطار اتفاق نيفاشا. انظر: د. فرج عبد الفتاح، " جنوب السودان: المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة"، أوراق الشرق الأوسط، ع51، يناير 2011، ص79.
- 20- Central Intelligence Agency, The World Fact Book: South Sudan, Economy Overview, 2015. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/od.html>
- 21- أتيام سايمن مبيور، " بدون هذا النفط: خيارات جنوب السودان والبدائل الاقتصادية بعد إغلاق أنابيب البترول"، 9 أكتوبر 2012.

- 22- وجهت اتهامات لسلفاكبير بالتستر على اختفاء نحو 4 مليار دولار من ميزانية الدولة منذ 2011، وحفظ التحقيق في اتهامات بالفساد موجهة إلى القيادي في الحركة الشعبية دينق أ.لور. كما اعترفت أوت دينق وزيرة العمل في حكومة جنوب السودان بأن الاختلاس المالي والفساد الإداري يشكل أحد أهم معوقات التنمية في البلاد. انظر: انيتا فاير، مرجع سبق ذكره.
- 23- د. أيمن شبانة، " جنوب السودان: مستقبل محفوف بالمخاطر"، آفاق سياسية (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ع2، فبراير 2014) ص103.
- 24- د. سعد عبد المعيم بركة، " المعتقدات الدينية للدينكا بجنوب السودان"، في د. سعد عبد المنعم بركة (محرر)، الدينكا ومشكلة جنوب السودان (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2001) ص ص 89-90.
- 25- نادر كاظم، " معضلة الولاء في الدولة الحديثة"، الحوار المتمدن، ع 2058، 10، 2007/4.
- 26- ومن العناصر التي تنتمي إلى دينكا بحر الغزال كل من: وزير الدفاع، كوال ميانق، ورئيس أركان القوات المسلحة، وثلاثة من نواب رئيس الأركان الأربعة، ووزير الداخلية إيوو أيانق إيوو، ووزير الخارجية برنابا ماريال بنيامين، ووزير العدل نسيجوى دنغ، ووزيرة الدولة بالمالية والتجارة والتخطيط الاقتصادي مريم ياك، ووزيرة الدولة بالبترول والتعدين والبيئة اليزابيث جيمس بول، ووزير الزراعة والسياحة والثروة الحيوانية مشار دينق، والوزير أوان ريباك المبعوث الخاص لرئيس جنوب السودان إلى أمريكا، والمتحدث باسم رئيس الجمهورية السفير انتوني ويك، إضافة إلى بعض العناصر من دينكا أعالي النيل، ومنهم وزير الاعلام مايكل ماكوى، ووزير الصحة ريباك قاي كوك.
- 27- كان هذا المجلس آنذاك يتكون من 19 عضواً، منهم 10 أعضاء موالين لمشار و 9 أعضاء يؤيدون سلفاكبير، وهو ما جعل سلفاكبير يسعى لحله، بدعوى مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر العام.
- 28- كان إقليم جنوب السودان يتكون في السابق من ثلاث أقاليم فرعية هي: الاستوائي، وبحر الغزال وأعالي النيل. ولدى الانفصال كانت دولة جنوب السودان تتكون من عشرة ولايات

- هى: غرب الاستوائية، شرق الاستوائية، وسط الاستوائية، شمال بحر الغزال، غرب بحر الغزال، البحيرات، واراب، الوحدة، جونجلي، أعلى النيل.
- 29- اقتبس سلفاكير مقوله سابقة لجون جارنج، تؤكد أن مشار الذى انشق عن الحركة الشعبية عام 1991، ليصبح مستشاراً للرئيس البشير، هو الشخص الذى " طعن الحركة الشعبية فى مقتل بعد أن كانت على وشك الانتصار".
- 30- يحمل ريك مشار درجة الدكتوراه فى التخطيط الاستراتيجى من جامعة براد فورد البريطانية.
- 31- شملت قائمة المعتقلين مجموعة من القيادات السابقين فى الحزب الحاكم والحكومة وهم: وزير الدولة بمجلس الوزراء دينق الور، ووزير الدولة للدفاع بحاك أقوت، ووزير الأمن واياى دينق أحاك، ووزير الشباب والرياضة شرينو تينيق، ووزير الطرق والجسور قيير شوانق، ووزير المالية كوستى مانبيي، والسفير إيزيكييل قاركواث، وحاكم ولاية الوحدة تعبان دينق، وحاكم البحيرات شوق تونق، ومادوت بيار رئيس الأمن الوطنى، وباجان أموم، ووزير البيئة ألفريد لادو قورى
- 32- Deutsche Welle At a Glance, Report Titled: South Sudan's 2015 Elections Postponed Amid Shaky Ceasefire, 12 May 2014, <http://www.dw.com/en/south-sudans-2015-elections-postponed-amid-shaky-ceasefire/a-1763075>
- 33- United Nations: Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan Covering the period from 14 April to 19 August 2015, PP.2-3.
- 34- كان حاكم ولاية غرب بحر الغزال هو صاحب هذا الاقتراح، الذى تدعم بخروج تظاهرات عمالية وطلابية فى الولاية، لإضفاء الشرعية على هذا الاقتراح، على أمل أن يحمل ذلك معه خيراً وقيماً لهم، يتعلق بالتنمية وفرص الاستثمار وتطوير الخدمات والبنية الأساسية.
- 35- اكتفت حكومة الخرطوم بإدانته اغتيال رعاياها الشماليين فى بانتيو. فيما لم تتفاعل الأحزاب السياسية الشمالية بالشكل اللائق مع الأمر. كما حملت الخرطوم المسئولية عن المذبحة إلى معارضيتها فى حركة العدل والمساواة، والجبهة الثورية، مؤكدة أنها جاءت كرد فعل انتقامى لتورط

مسلحى الحركة والجبهة فى القتال إلى جانب سلفاكير ضد مشار. فى المقابل نفت حركة العدل والمساواة تورطها فى الصراع، مؤكدة أنه شأن داخلى، وأنها حركة مقاومة تدافع عن قضية وطنية، وليست مرتزقة تقاتل لحساب الآخرين.

36- شبكة الأبناء الإنسانية- إيرين، تقرير بعنوان: تأجيل السلام فى جنوب السودان يعنى غياب العدالة لضحايا الحرب، 9 مارس 2015.

37- ماجد محمد على، " أديس وأسمرا.. رحلة البحث عن أدوار جديدة "، جريدة الصحافة، الخرطوم، 6 سبتمبر 2011.

38- International Crisis Group, South Sudan: Keeping Faith with the IGAD Peace Process, Africa Report, No.228, 22 Jul.2015.

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa>

39- د. أيمن شبانة، " مواقف الأطراف الإقليمية حال انفصال جنوب السودان، أوراق الشرق الأوسط (القاهرة: المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، ع51، يناير 2011) ص ص 37-41.

40- عبد الرحمن أرباب مرسال، " جيش الرب والمهددات الأمنية"، مجلة السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ع4، يوليو 2011) ص ص 49-54. نورا أسامة، " حسابات الدول الوليدة: العلاقات الخارجية لجنوب السودان "، السياسة الدولية، 2011.

41- Andrew S. Natsios, "A New Approach for South Sudan ", New York Times, 28 July 2015.

42- هيومن رايتس ووتش، تقرير بعنوان: جنوب السودان: فظاعات واسعة النطاق فى هجمة حكومية، 22 يوليو 2015.

43- فرضت الولايات المتحدة بالفعل عقوبات ضد قائد الحرس الرئاسى لحكومة جنوب السودان مريال تشانونج، وبيتر قاديت القائد الأبرز لقوات مشار. لكن دول الجوار رفضت التعاون مع الولايات المتحدة فى معاقبة أطراف الصراع. انظر:

- د. صبحى قنصوة ود. نادية عبد الفتاح (محرران)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، الإصدار التاسع، 2013/2012) ص ص 56-57.
- 44- لمزيد من التفصيلات حول الدور الأمريكى فى دعم انفصال جنوب السودان انظر: د. خالد حسين محمد، العلاقات السودانية الأمريكية 1989-2010 (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2011).
- 45- د. على عيسى عبد الرحمن، " الانفصال وأثره على الأمن الوطنى السودانى"، محفزات الوحدة وتداعيات الانفصال: قراءة فى مآلات استفتاء يناير 2011، م.س.ذ، ص 208.
- 46- عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان، النفط والصراع السياسى فى السودان (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2011) ص ص 16-23.
- 47- Micah Zenko's , Chinese Troops in Africa: Protecting Civilians and Oil, Report submitted to Center for Preventive Action at the Council on Foreign Relations. Washington D.C, 2 December 2014. <http://blogs.cfr.org/zenko/2014/12/02/guest-post-chinese-troops-in-africa>
- 48- تحرخ الصين على تقديم نفسها إلى الأفارقة باعتبارها أكبر دولة نامية فى العالم. وتؤكد دوماً أنها لا تلزم الدول الأفريقية بشروط سياسية معينة لدى التعامل مع الصين سوى الالتزام بسياسة "صين واحدة"، فى ظل عداء الصين التاريخى لتايوان.
- 49- Amnesty International, Annual Report about South Sudan, 2014/15, /
- 50- UNHCR, More than 2.25 million now displaced in South Sudan and across its borders, July 2015. <http://www.unhcr.org/559bdb0e6.html>

- 51- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (11 فبراير 2015- 13 أبريل 2015)،
- 52- كان مردود هذه الإجراءات ضعيفاً للغاية، فاستخدام الآلات للزراعية لم يكن مجدداً في ظل تفشي الفقر بين 90% من المزارعين، والاعتماد على نمط الزراعة المعيشية، وانخفاض متوسط حجم الملكية الزراعية إلى أقل من فدانين للمزارع الواحد. ولم تكن التوعية بالطرق الحديثة للزراعة مناسبة أيضاً لمزارعين تنتشر الأمية بين 70% منهم. كما أن الحكومة ركزت على تحسين الأوضاع في العاصمة على حساب المناطق الأخرى، للإيحاء بانفراج الأزمة.
- 53- Micah Zenko's , Op.Cit., P.2.
- 54- Amnesty International, Annual Report about South Sudan, 2014/15.
- 55- د. أيمن شبانة، " جنوب السودان واتفاق فبراير: تقاسم السلطة وانعدام الثقة"، مجلة الديمقراطية، ع58، أبريل 2015، ص ص 166-167.
- 56- المرجع السابق، ص 167.
- 57- شبكة الأبناء الإنسانية-إيرين، تقرير بعنوان: السلام في جنوب السودان: صفقة أى صفقة؟، 4 فبراير 2015.
- 58- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان، عن المدة من 11 فبراير إلى 13 أبريل 2015، ص ص 1-3.
- 59- International Crisis Group, Report Titled: South Sudan: Keeping Faith with the IGAD Peace Process, 27 July 2015.
- 60- <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/south-sudan/228-south-sudan-keeping-faith-with-the-igad-peace-process.aspx>
- 61- نص الاتفاق على أن تكون نسب تقاسم السلطة في إطار حكومة الوحدة الوطنية على المستوى المركزي بواقع 50% من المناصب الحكومية لفريق سلفاكير، و 33% لمجموعة مشار،

و7% لمجموعة العشرة، و7% للأحزاب السياسية. أما على مستوى حكومات الولايات، فسوف تكون نسب التقاسم في الولايات الثلاث المتأثرة بالحرب (الوحدة، جونجلي، أعلى النيل) كالتالي: 47% للحكومة، و40% لفريق ريك مشار، و7% لمجموعة العشرة، و7% للأحزاب الأخرى. على أن ترشح الحكومة حاكماً لجونجلي، وترشح المعارضة حاكماً لكل من ولاية الوحدة وأعلى النيل. أما بقية الولايات السبع، فتكون نسب تقاسم السلطة بواقع 85% للحكومة، و15 لفريق ريك مشار. وبالنسبة للمجلس التشريعي، الذي يتكون من 332 مقعداً، فسوف يتم توسيعه خلال الفترة الانتقالية ليصل إلى 400 مقعد، بحيث تخصص المقاعد الإضافية بواقع 50 مقعداً لفصيل مشار، و17 مقعداً للأحزاب السياسية، ومقعد واحد لمجموعة العشرة. ولمزيد من التفصيلات انظر: اتفاق تقاسم السلطة في جنوب السودان، أديس أبابا، 17 أغسطس 2015.

62- Sudan Tribune, " South Sudan: rival forces trade accusations over fresh clashes in Unity state", September 29, 2015. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article56545>

63- Jason Patinkin, Another Peace Deal unravels in South Sudan, Humanitarian News & analysis – IRIN, 9 October 2015. <http://www://irinnews.org/report/102078/>

64- James Copnall, South Sudan: Obstacles to a lasting peace, Report submitted to Council on foreign Relations, Washington D.C, 26 August 2015.

65- د. صبحي قنصوة، ود. نادية عبد الفتاح (محرران)، م.س.ذ، ص ص 56-57.

66- Andrew S. Natsios, Op.Cit.

67- United Nations: Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan, Op.Cit., PP.4-5.

Report No.